غرفة أبوظبي
ABU DHABI CHAMBER

اليوبيل الذهبي
GOLDEN JUBILEE

صوت الأعمال

العدد 43. أغسطس (آب) 2020

مركز متنامٍ لشؤون الفضاء

مشروع الإمارات لاستكشاف المريخ يجسد طموحات دولة الإمارات العربية المتحدة في مجال الفضاء

الطاقة: «أدنوك» توقع صفقة جديدة في مشروعات البنية التحتية للطاقة بقيمة 20,7 مليار دولار أميركي. الصفحة 6

التكنولوجيا: تحالف بين «إنجازات» و«Hub71» يشكّل حجر أساس للشركات الناشئة في قطاع التكنولوجيا. الصفحة 18

البيانات: أبرز نتائج الكتاب السنوي لمركز الإحصاء - أبوظبي لعام 2020. الصفحة 22

غرفة أبوظبي
ABU DHABI CHAMBER

منصة رقمية ... لإسعاد المتعاملين
Customer Happiness Digital Platform

24/7

- خدمات إلكترونية — Online Services
- دليل أبوظبي التجاري — Abu Dhabi Commercial Directory
- فعاليات ومؤتمرات — Events & Conferences
- تسجيل الموردين — Suppliers Registration
- خدمات قانونية — Legal Services
- خدمة الوساطة الودية — Amicable Mediation
- خدمة مراجعة العقود — Contracts Review
- خدمة الاستشارات — Consultancy Service
- خدمة الاستعلام عن الرسوم — Service Cost Calculator

www.abudhabichamber.ae

غرفة أبوظبي الرقمية Abu Dhabi Digital Chamber

تعدّدت استجابات دول العالم للأزمة التي فرضها انتشار فيروس كورونا المستجد، لكن يمكننا القول، وبكل فخر، إننا في دولة الإمارات العربية المتحدة عمدنا إلى اتخاذ منحى خاصٍ بنا في إدارة الأزمة؛ ففي الوقت الذي يسعى فيه الجميع الآن للعودة إلى حياة طبيعية جديدة، نجد الشركات والأعمال القائمة تمضي قُدماً بخطوات متسارعة ملؤها التفاؤل بالتعافي. كما أثبتت الدولة أنها محطّ ثقة العالم في شتى المجالات، حتى وصفت منظمة الأمم المتحدة الإمارات بأنّها «الشريك الأمثل» لتدشين مكتبها لشؤون الفضاء الخارجي، تلك الخطوة التي تعد إنجازاً كبيراً في مسيرة توسعة قطاع الفضاء المحلي.

إن واقعَ الشركات على مستوى الدولة، وفي إمارة أبوظبي على وجه الخصوص، أظهر بقوة مدى مرونتها وتصميمها على استثمار الفرص المتاحة وتحويل التحديات إلى مكاسب.

وقد كانت اتفاقية شركة بترول أبوظبي الوطنية (أدنوك)، عملاق الطاقة، مع ائتلاف يضم كبار المستثمرين العالميين في مشروعات البنية التحتية وصناديق الثروة السيادية والمعاشات دليل ثقة باقتصاد الإمارات العربية المتحدة.

كما قام مكتب أبوظبي للصادرات بشكل فعال على تشجيع الشركات المحلية للاستفادة من فرص التصدير المواتية المصحوبة بمجموعة واسعة من خدمات الدعم المبتكرة لمساعدتها على بلوغ الأسواق العالمية.

والحقيقة أنّ أحداً لم يتوقّع ذلك الأثر العالمي الكبير الذي فرضه وباء كورونا منذ بدء ظهوره في مطلع 2020، لكننا الآن ومع نهاية النصف الأول من العام، يمكننا القول إننا نجحنا في الاستفادة من الحلول المبتكرة والفريدة ظهرت كاستجابة نوعية للتصدي لآثار الجائحة.

فقد عمدت غرفة أبوظبي إلى تعزيز عملية التحول الرقمي لضمان توافر الخدمات في متناول جميع الأعضاء من دون عوائق. كما كرست الغرفة قدراتها وإمكاناتها وأحدث وسائل التكنولوجيا لإدارة دفّة أعمالها بنجاح في بحر متلاطم فرضته تداعيات جائحة كورونا.

إلى ذلك، عملت جميع الأقسام والدوائر في الغرفة بتناغم للارتقاء إلى أعلى مستويات الاحترافية وتقديم أفضل الخدمات، وفي هذا السياق تسلّمت منصة غرفة أبوظبي الرقمية ما يزيد على 800 طلب منذ إطلاقها.

وإلى جانب إجراء الغرفة العديدَ من الاجتماعات الرسمية عن بُعد مع سفراء ودبلوماسيين لتسليط الضوء على مبادراتها وجهودها في دعم مجتمع الأعمال بأبوظبي، فإنها لا تزال تبذلُ جهوداً حثيثة لتنفيذ أعمالها ومساعدة الأعضاء والشركات في ظل الأزمة التي أصابت العالم أجمع، حيث نظّم قسم الفعاليات في غرفة أبوظبي ما يزيد على 10 فعاليات عن بعد، في حين أجرت دائرة الوفود والتمثيل الخارجي عدداً من الاجتماعات المتعلقة بإدارة الأعمال، كان أبرزها ندوات لتعزيز العلاقات والأعمال بين أكثر من 100 شركة إماراتية وشركات كورية.

وعبر مجلس سيدات أعمال أبوظبي، تبنت الغرفة ما يزيد على 30 فعاليةً مختلفة، اشتملت على ندوات للنقاش وورش عمل وتدريبات ونشاطات في التجارة الإلكترونية، إلى جانب جلسات استشارية حول أهمية التطورات التكنولوجية والابتكار لمجتمع الأعمال.

كما كان هناك أيضاً سلسلة «حديث الغرفة»، وهي ندوات تفاعلية عبر الإنترنت تضم متحدثين من مؤسسات استشارية عالمية رائدة متخصصين في الاقتصاد ومستشارين في إدارة الأعمال العامة.

إنها البداية فقط، إذ إننا في الوقت الراهن نعمل على تشجيع الأعضاء للمشاركة في استطلاع رقمي سيساعدنا على تقييم أثر مختلف المبادرات الاقتصادية التي أطلقتها حكومة أبوظبي لدعم الأعمال. وسوف تكون جميع المشاركات سرية، كما أن البيانات التي سيتم جمعها ستكون، بلا شك، ذات أهمية كبيرة لأصحاب المصالح والحكومة والقطاع الخاص لرسم خطط المستقبل الاقتصادي للإمارة.

محمد هلال المهيري
مدير عام غرفة تجارة وصناعة أبوظبي

غرفة أبوظبي
ABU DHABI CHAMBER

مجلة صوت الأعمال ، مجلة اقتصادية شهرية متخصصة تصدرها موتيفيت ميديا جروب بالنيابة عن غرفة تجارة وصناعة أبوظبي
الإدارة والتحرير، هاتف: 7419 617 2 971+
الإعلان والتسويق، هاتف: 7406 617 2 971+؛ 3414 427 4 971+؛ ص.ب: 662، أبوظبي، الإمارات العربية المتحدة
البريد الإلكتروني: m.haj@adcci.gov.ae | ahmeds@motivate.ae
الموقع الشبكي: www.adcci.gov.ae
للاشتراك السنوي في أبوظبي والخارج: 100 درهم إماراتي أو ما يعادله، إضافة إلى رسوم البريد.

موتيفيت ميديا جروب
أحد إصدارات موتيفيت كونكت
مبنى ميديا ون، مدينة دبي للإعلام، ص.ب 2331، دبي، الإمارات العربية المتحدة
هاتف: 3000 427 4 971+ فاكس: 2261 428 4 971+
connect@motivate.ae; motivatemedia.com

إن وجهات النظر الواردة في هذه المجلة لا تعكس بمجملها وجهة نظر غرفة أبوظبي أو الناشر.

أغسطس (آب) 2020

الصفحة 22

6
«أدنوك».. صفقة جديدة للاستثمار في البنية التحتية
شركة بترول أبوظبي الوطنية (أدنوك) تعلن عن إبرام اتفاقية مع ائتلاف يضم كبار المستثمرين العالميين في مشروعات البنية التحتية وصناديق الثروة السيادية والمعاشات.

12
مركز متنامٍ لشؤون الفضاء..
مشروع الإمارات لاستكشاف المريخ يجسد طموحات دولة الإمارات العربية المتحدة في مجال الفضاء.

18
قيادة مستقبل التكنولوجيا
تحالف جديد بين «إنجازات» و«Hub71» يشكّل حجر أساس للشركات الناشئة في قطاع التكنولوجيا لاستشراف التحول الرقمي في المؤسسات والشركات والجهات الحكومية بإمارة أبوظبي.

22
تسخير الأرقام في التنمية..
مع لعب الأرقام الدقيقة دوراً محورياً في مسيرة أبوظبي التنموية وخططها في التنوع الاقتصادي، في هذا الموضوع سنسلط الضوء على بعض أبرز البيانات الصادرة في الكتاب السنوي 2020 من مركز الإحصاء أبوظبي.

28
ذراع الطاقة المستقبلية لأبوظبي
دمج شركة أبوظبي الوطنية للطاقة «طاقة» ومؤسسة أبوظبي للطاقة يثمر عملاقاً في قطاع الطاقة يقود التحول في مجال الخدمات بالدولة.

الصفحة 28

32
محطة تجارية عالمية
مجتمع التصدير في الإمارات العربية المتحدة يشهد مرحلة من النضج والجاهزية لمساعدة الشركات في تحقيق أكبر فائدة من فرص التصدير.

38
توجيه الابتكار في الشركات الناشئة
صندوق خليفة لتطوير المشاريع يسهم في تسريع النمو الاقتصادي للإمارات العربية المتحدة، الأمر الذي انعكس في التقرير السنوي الأخير للصندوق.

44
الإمارات وأستراليا..
مرحلة جديدة من العلاقات
الترويج للاستثمار في كل من البلدين أولوية مهمة، حيث تواصل كل من الإمارات العربية المتحدة وأستراليا تعزيز علاقاتهما المشتركة.

48
الأخبار
أهم أخبار ومشروعات غرفة أبوظبي.

A Complete Network
To Serve The Private Sector

غـرفــة أبوظبي
ABU DHABI CHAMBER

جائزة الشيخ خليفة للامتياز
SHEIKH KHALIFA EXCELLENCE AWARD

مجلس سيدات أعمال أبوظبي
Abu Dhabi Businesswomen Council

مركز أبوظبي للتوفيق والتحكيم التجاري
Abu Dhabi Commercial Conciliation & Arbitration Center

adsm
كـلـيـة أبـوظـبـي لـلإدارة
ABU DHABI SCHOOL OF MANAGEMENT

جائزة غرفة أبوظبي
للمنشآت الصغيرة والمتوسطة
Abu Dhabi Chamber SME Award

رواد المستقبل
FUTURE ENTREPRENEURS

منـذ Since 1969

www.abudhabichamber.ae

«أدنوك».. صفقة جديدة للاستثمار في البنية التحتية

شركة بترول أبوظبي الوطنية (أدنوك) تعلن عن إبرام اتفاقية مع ائتلاف يضم كبار المستثمرين العالميين في مشروعات البنية التحتية وصناديق الثروة السيادية والمعاشات.

تستمر «أدنوك» في استراتيجيتها الهادفة إلى تعزيز مكانتها بكونها أحد أبرز منتجي الغاز الطبيعي في العالم.

وفي واحدة تعد من أكبر صفقات الاستثمار في أصول البنية التحتية للطاقة في المنطقة، أبرمت «بترول أبوظبي الوطنية» (أدنوك) اتفاقية ائتلاف يضم عدداً من كبار المستثمرين العالميين في مشروعات البنية التحتية وصناديق الثروة السيادية والمعاشات. وبموجب هذه الاتفاقية سيستثمر الائتلاف ما يصل إلى 76 مليار درهم (20,7 مليار دولار أميركي) في مجموعة محددة من أصول أنابيب الغاز التي تمتلكها الشركة.

وسيحصل شركاء الائتلاف، وهم «جلوبال إنفراستركشر بارتنرز»، و«بروكفيلد لإدارة الأصول»، و«صندوق الثروة السيادية السنغافوري»، و«مجلس صندوق معاشات التقاعد لمعلمي مقاطعة أونتاريو»، و«إن إتش للاستثمار والأوراق المالية» و«سنام»، مجتمعين على نسبة 49% في شركة «أدنوك لأنابيب الغاز ذ.م.م» التي تم إنشاؤها حديثاً، والتي تمتلك فيها أدنوك حصة الأغلبية بواقع 51%.

وأكد معالي الدكتور سلطان بن أحمد الجابر، وزير دولة الرئيس التنفيذي لشركة بترول أبوظبي الوطنية (أدنوك) ومجموعة شركاتها، أن هذه الاتفاقية تعد إضافة نوعية لسجل دولة الإمارات العربية المتحدة الناجح والمتميز في استقطاب الاستثمارات الأجنبية النوعية، وأضاف معاليه: «يأتي توقيع هذه الاتفاقية التي تسهم في تعزيز القيمة من محفظة البنية التحتية الخاصة بنا، في أعقاب إنجاز أدنوك شراكة مع عدد من صناديق الثروة السيادية والمؤسسات الاستثمارية الرائدة في العالم للاستثمار في أصول البنية التحتية الخاصة بأنابيب نقل وتوزيع النفط خلال العام الماضي».

وبموجب الاتفاقية، ستقوم «أدنوك لأنابيب الغاز» باستئجار الحصة التي تمتلكها «أدنوك» في مجموعة من أصول أنابيب نقل الغاز لمدة 20 عاماً، مقابل الحصول على

↑↓ صاحب السمو الشيخ محمد بن زايد آل نهيان، ولي عهد أبوظبي نائب القائد الأعلى للقوات المسلحة، خلال زيارة قام بها حديثاً، لمنشآت «أدنوك» المتخصصة بالتكرير والبتروكيماويات بمنطقة الرويس.

حق استخدام تلك الأصول بتعرفة تستند إلى الكميات. ومن شأن هذه الاتفاقية تحقيق عائدات فورية لشركة أدنوك تصل إلى 37,1 مليار درهم (10,1 مليارات دولار أميركي)، ويخضع استكمالها لاستيفاء الشروط والأحكام المتعارف عليها والحصول على موافقات الهيئات التنظيمية المعنية.

كما تحتفظ «أدنـوك» بحق التحكم وإدارة عمليات تلك الأصـول، إلى جانب مسؤولية النفقات التشغيلية والرأسمالية المرتبطة بخط الأنابيب.

وتتيح هيكلية الاتفاقية المبتكرة لـ «أدنوك» الاستفادة من رؤوس أموال عالمية مع الاحتفاظ في الوقت نفسه بحق التحكم وملكية الأصول التي يشملها الاستثمار.

يقول معاليه: «تؤكد هذه الشراكة الاستراتيجية اهتمام المستثمرين الكبير بأصول أدنوك ذات العوائد الكبيرة والمخاطر المنخفضة. كما أنها تمثل أنموذجاً للاستثمارات الضخمة في مجال الطاقة والبنية التحتية على مستوى دولة الإمارات العربية المتحدة والمنطقة».

من جهته يقول أديبايو أوجونليسي، رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب لـــ «جلوبال إنفراستركشر بارتنرز»: «تعد شبكة أنابيب الغاز التي تمتلكها أدنوك جزءاً رئيساً من البنية التحتية الأساسية في دولة الإمارات العربية المتحدة».

وأضاف أوجونليسي: «تتيح لنا هذه الاتفاقية فرصة فريدة للاستثمار في أحد الأصول المهمة وذات الجودة العالية. كما تمكننا في الوقت نفسه من دعم جهود أدنوك لتنفيذ استراتيجيتها المتكاملة للنمو الذكي. وتؤكد هذه الشراكة التزامنا باستراتيجية جلوبال إنفراستركشر بارتنرز التي تركز على الاستثمار في أصول البنية التحتية عالية الجودة وتطوير شراكات استراتيجية طويلة الأمد مع الشركات الرائدة في قطاع النفط والغاز في العالم».

على نحو متصل، عبّر بروس فلات، الرئيس التنفيذي لشركة بروكفيلد لإدارة الأصول، عن مدى سعادته بإبرام هذه الاتفاقية للاستثمار في مجموعة استراتيجية من أنابيب نقل الغاز التي تمثل حلقة وصل مهمة بين إمدادات الغاز الطبيعي منخفضة التكلفة والطلب القوي عليها داخل دولة الإمارات العربية المتحدة، حيث تتماشى هذه الاتفاقية واستراتيجية الشركة للاستثمار في أصول رئيسة عالية الجودة تحقق تدفقات نقدية ثابتة يمكن التنبؤ بها. وتابع بقوله: «لقد رسخت أدنوك مكانتها بكونها أحد أبرز منتجي الغاز الطبيعي في العالم من خلال سجل تشغيل مثالي، ونحن نتطلع إلى الشراكة معها لدعم هذه الأصول وهذا القطاع الحيوي».

ويقول زياد هندو، الرئيس التنفيذي للاستثمار في صندوق معاشات التقاعد لمعلمي مقاطعة أونتاريو الكندية: «تمثل هذه الصفقة أكثر الاستثمارات جاذبية لنا لأنها تتيح الفرصة للاستثمار منخفض المخاطر في أصول عالية الجودة تحقق تدفقات نقدية مستقرة وطويلة الأجل، ما يساعدنا في الإيفاء بالتزاماتنا تجاه متقاعدينا».

وأضاف هندو: «هذه الشراكة مع أدنوك ومجموعة من أهم المستثمرين العالميين تتيح لنا تعزيز وجودنا في منطقة جغرافية جديدة وتأسيس منصة لاستثماراتنا المستقبلية المحتملة في أنحاء العالم كافة».

إلى ذلك، تعد هذه الاتفاقية أكبر صفقة لمجموعة أدنوك منذ الإعلان في عام 2017 عن توسيع نطاق برنامجها للشراكات الاستراتيجية والاستثمارات المشتركة الهادف إلى تحقيق قيمة إضافية. وأوضح معالي الدكتور سلطان بن أحمد الجابر خلال مشاركته في جلسة مباحثات تفاعلية عن بُعد نظمتها القمة العالمية للحكومات ضمن سلسلة جلسات الحكومات وكوفيد - 19، كيفية استمرار دولة الإمارات العربية المتحدة في استشراف الفرص الاستثمارية العالمية في زمن تُلقي جائحة كورونا بظلالها على الاقتصاد العالمي.

وخلال الجلسة التي حملت عنوان «الاستثمارات الإقليمية والعالمية بعد جائحة كوفيد - 19» وفي إشارة إلى الاتفاقية التي أبرمتها «أدنوك»، أكد معالي الدكتور الجابر، أن التوقيع على صفقة بهذا الحجم والأهمية في ظل الظروف الاستثنائية التي يمر بها العالم يعكس ثقة مجتمع الاستثمار العالمي بدولة الإمارات العربية المتحدة ومكانتها بوصفها وجهة استثمارية موثوقة.

وأضاف معاليه: «نستمر في أدنوك بتطوير الفرص الاستثمارية في مختلف سلسلة مواردنا لتكريس رأس المال بشكل ذكي وإدارة أصولنا بإنتاجية أكبر. فبالتعاون مع شركائنا نحن نستثمر نحو 45 مليار دولار أميركي لإنشاء أحد أكبر مواقع تكرير البتروكيماويات في العالم بمدينة الرويس».

كذلك، خلال الجلسة تم تسليط الضوء على الفرص الرائدة للمستثمرين الدوليين في مختلف القطاعات بدولة الإمارات العربية المتحدة، بما فيها الطاقة، والبنية التحتية الخاصة بها، والخدمات اللوجستية، والتصنيع، وقطاعات الرعاية الصحية، والتكنولوجيا الحيوية والطاقة المتجددة.

↓ شارك معالي الدكتور سلطان بن أحمد الجابر في جلسة بعنوان «الاستثمارات الإقليمية والعالمية بعد جائحة كوفيد - 19» عن بُعد نظمتها القمة العالمية للحكومات.

«التوقيع على صفقة بهذا الحجم والأهمية في ظل الظروف الاستثنائية التي يمر بها العالم يعكس ثقة مجتمع الاستثمار العالمي بدولة الإمارات العربية المتحدة ومكانتها بوصفها وجهة استثمارية موثوقة».

معالي الدكتور سلطان بن أحمد الجابر،
وزير دولة الرئيس التنفيذي لشركة بترول أبوظبي الوطنية (أدنوك) ومجموعة شركاتها

وأعرب معالي الدكتور الجابر: «بشكل مختصر، توفر الإمارات العربية المتحدة فرصة مميزة لتوسيع الاستثمارات في بيئة أعمال ذات مخاطر منخفضة وعوائد جذابة وجودة مرتفعة للاستثمارات طويلة الأمد».

علاوة على ذلك، تلتزم «أدنوك» كلياً بتطوير طموحاتها وقدراتها في قطاع التكرير من خلال منشآتها المتخصصة بالتكرير والبتروكيماويات بمنطقة الرويس.

وأكد صاحب السمو الشيخ محمد بن زايد آل نهيان، ولي عهد أبوظبي نائب القائد الأعلى للقوات المسلحة، أن دولة الإمارات العربية المتحدة، في ظل القيادة الحكيمة لصاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان، رئيس الدولة، حفظه الله، مستمرة في تعزيز قدراتها وتطويرها في قطاع الطاقة، وذلك خلال زيارة سموه إلى منشآت الشركة التي اطلع فيها على التقدم الذي أحرزته «أدنوك» في تنفيذ استراتيجيتها للتكرير والبتروكيماويات وخططها ومشروعاتها لدعم الاقتصاد الوطني.

كما اطلع سموه والوفد المرافق على مدى التقدم الحاصل في تطوير وتوسعة مجمع الرويس الصناعي والفرص التي يتيحها مجمع الرويس للمشتقات البتروكيماوية للمستثمرين العالميين والشركاء ومشروع تعزيز مرونة تكرير النفط الخام في الرويس، حيث من

المتوقع أن يسهم هذا المشروع عند اكتماله في تطوير قدرات «أدنوك» وتمكينها من زيادة القيمة وتحقيق أكبر العوائد من كل برميل نفط تنتجه.

وسيمكن المشروع الأخير منطقة الرويس من إنتاج أنواع الخام الحامض وتوفير خام مربان بأسعار تنافسية أمام أسواق النفط العالمية.

وذكرت وكالة أنباء الإمارات (وام) أنه عند اكتمال المشروع سيسهم في تعزيز قدرات «أدنوك» لتحقيق أكبر فائدة من كل برميل نفط خام وتحقيق عوائد تصب في خزينة دولة الإمارات العربية المتحدة من مصادرها الطبيعية المحلية.

وعبّر سموه عن سروره وغبطته برؤية الكوادر الإماراتية تعمل في شركة بترول أبوظبي الوطنية (أدنوك)، وقال: «سررت برؤية أبنائي وبناتي العاملين في شركة بترول أبوظبي الوطنية (أدنوك).. ونحن نقدّر جهودهم الاستثنائية خلال الفترة الماضية لضمان استمرارية أعمال الإنتاج في قطاع النفط والغاز. إضافة إلى جهودهم في تطوير وتوسعة مجمع الرويس وزيادة قدراته لتعزيز مكانة دولة الإمارات العربية المتحدة في قطاع التكرير البتروكيماويات والمشتقات الذي يعد أحد الروافد الرئيسة للتنمية الصناعية، والذي يسهم في تنويع اقتصادنا الوطني بما يخدم جهود التطوير الشامل في الدولة».

يُذكر أنه منذ انطلاقه عام 2018، أسهم برنامج أدنوك لتعزيز القيمة المحلية المضافة باستقطاب ما يصل إلى 44 مليار درهم (12 مليار دولار أميركي) إلى الاقتصاد الوطني، ووفر ما يزيد على 1500 وظيفة في القطاع الخاص للإماراتيين.

إلى ذلك، وقّعت شركة بترول أبوظبي الوطنية «أدنوك» في شهر فبراير، مذكرة تفاهم مع دائرة التنمية الاقتصادية - أبوظبي لتوثيق التعاون بينهما وتعزيز القيمة المحلية المضافة في إمارة أبوظبي، وتبني إجراءات ومعايير برنامج «أدنوك لتعزيز القيمة المحلية المضافة» (ICV) لفحص وتقييم طلبات الموردين من القطاع الخاص في إمارة أبوظبي بما يسهم في توسيع نطاق برنامج القيمة المحلية المضافة وأثره الإيجابي بنمو الاقتصاد المحلي.

↑ استطاع مركز التحكم الرقمي «بانوراما» التابع لـ «أدنوك» من تحقيق قيمة تجارية تزيد على 3,67 مليارات درهم (أكثر من مليار دولار أميركي).

«تؤكد هذه الشراكة التزامنا باستراتيجية جلوبال إنفراستركشر بارتنرز التي تركز على الاستثمار في أصول البنية التحتية عالية الجودة وتطوير شراكات استراتيجية طويلة الأمد مع الشركات الرائدة في قطاع النفط والغاز».

أديبايو أوجونليسي،

رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب لـ «جلوبال إنفراستركشر بارتنرز»

كما أعلنت «أدنوك» مؤخراً، أن مركز التحكم الرقمي «بانوراما» التابع لها استطاع تحقق قيمة تجارية تزيد على 3,67 مليارات درهم (أكثر من مليار دولار أميركي)، وذلك منذ افتتاحه منذ ثلاثة أعوام.

ويعد مركز بانوراما جزءاً أساسياً من استثمارات «أدنوك» في مجال التكنولوجيا الرقمية والذكاء الاصطناعي لرفع الكفاءة والارتقاء بالأداء وتمكينها من التكيف والاستجابة السريعة للتغيرات في ديناميكيات الأسواق.

يقول عبد الناصر المغيربي، نائب رئيس أول وحدة الأعمال الرقمية في «أدنوك»: «نحن ملتزمون بالريادة واستشراف المستقبل في جهودنا للتحول الرقمي ومتابعة الاستثمار المسؤول لتطوير مشروعات المرحلة التالية من مسيرتنا الرقمية».

حقوق الصورة: شركة بترول أبوظبي الوطنية (أدنوك)

↑ منشآت «أدنوك» للتكرير والبتروكيماويات بمنطقة الرويس.

وقد أعلنت «أدنوك» في شهر يناير مطلع العام الحالي، عن مجموعة من الأهداف الطموحة في مجال الاستدامة، حيث تخطط لخفض الانبعاثات المسببة للاحتباس الحراري بنسبة تصل إلى 25% بحلول عام 2030، وترسيخ مكانتها ضمن المنتجين الأقل كثافة في مستويات انبعاثات الكربون في العالم.

وفي الشهر نفسه، اختارت مؤسسة براند فاينانس العالمية، المتخصصة في تقييم العلامات التجارية، شركة بترول أبوظبي الوطنية (أدنوك) العلامة التجارية الأولى في دولة الإمارات العربية المتحدة للسنة الثانية على التوالي.

« نحن ملتزمون بالريادة واستشراف المستقبل في جهودنا للتحول الرقمي ومتابعة الاستثمار المسؤول».

عبد الناصر المغيربي،
نائب رئيس أول وحدة الأعمال الرقمية في «أدنوك»

صفقة أدنوك الاستثمارية في البنية التحتية للطاقة بقيمة 76 مليار درهم

37,1 مليار درهم
استثمارات أجنبية مباشرة تصب في دولة الإمارات ضمن واحدة من أكبر صفقات البنية التحتية للطاقة على مستوى العالم.

حصة 49%
يستأجرها الائتلاف الاستثماري في مجموعة محددة من أصول أنابيب الغاز لمدة 20 سنة

6 مؤسسات استثمارية عالمية
«جلوبال إنفراستركشر بارتنرز»، و «بروكفيلد لإدارة الأصول»، و «صندوق الثروة السيادية السنغافوري»، و «مجلس صندوق معاشات التقاعد لمعلمي مقاطعة أونتاريو»، و «إن إتش للاستثمار والأوراق المالية» و «سنام»

حصة 51%
تمتلكها أدنوك مع تحكم كامل بالأصول

المصدر: أدنوك

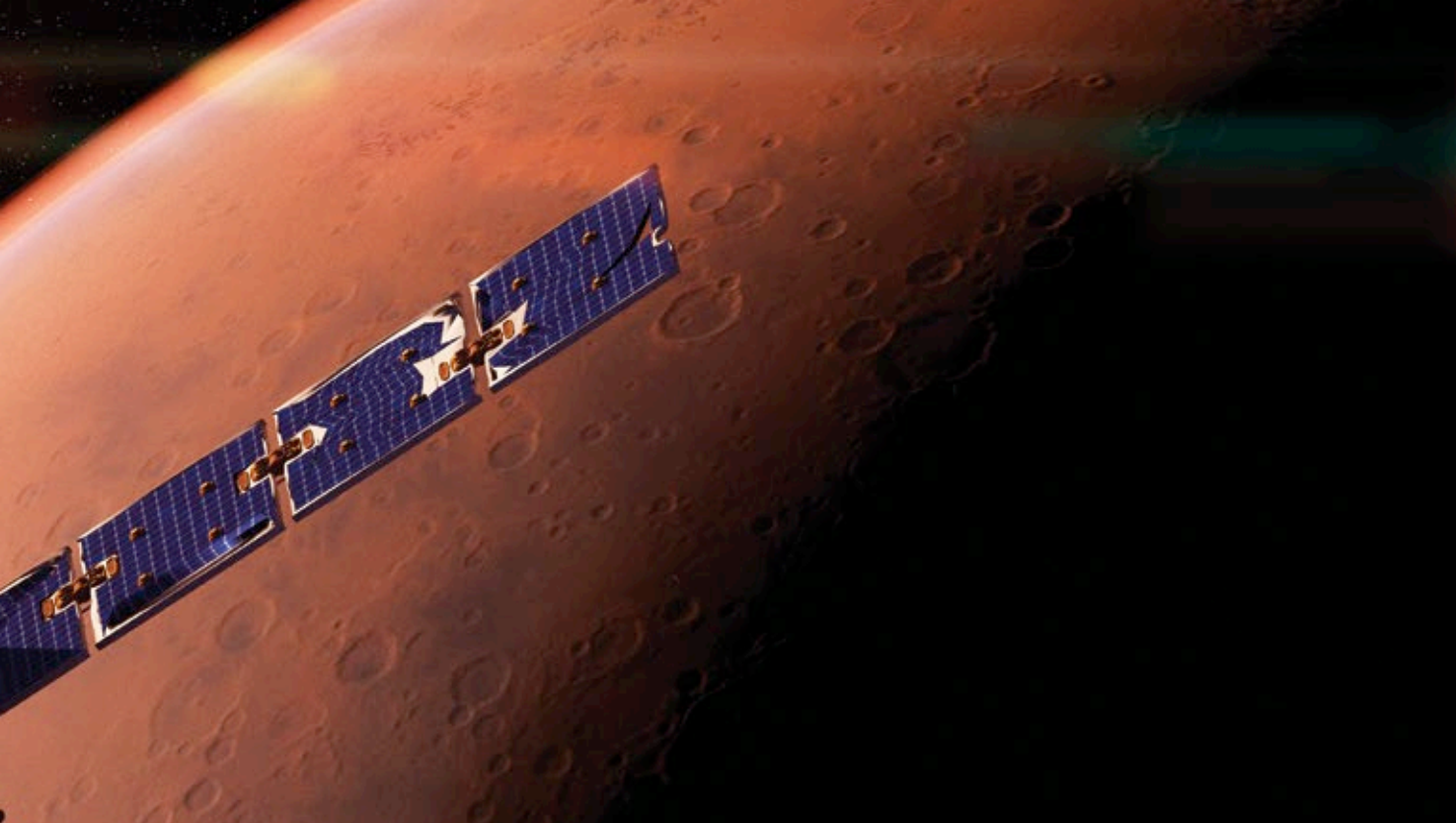

مركز متنامٍ لشؤون الفضاء..

مشروع الإمارات لاستكشاف المريخ يجسد طموحات دولة الإمارات العربية المتحدة في مجال الفضاء.

شهدت مكانة وسمعة دولة الإمارات العربية المتحدة المتنامية بوصفها مركزاً عالمياً لشؤون الفضاء دفعةً كبيرة مع سعي مكتب الأمم المتحدة لشؤون الفضاء الخارجي لتدشين مكتب دولي للأمم المتحدة في العاصمة أبوظبي يُعنى بشؤون الفضاء الخارجي والاستدامة.

ويأتي هذا الإعلان في الوقت الذي تستعد فيه الإمارات العربية المتحدة إلى إطلاق أول مسبار عربي إلى المريخ، وذلك في إطار «مشروع الإمارات لاستكشاف المريخ» الذي يسير وفق الجدول الزمني المعتمد على الرغم من التحديات الراهنة.

فضمن مراسم افتراضية عن بعُد، وقّع الاتفاقية سعادة الدكتور المهندس محمد ناصر الأحبابي مدير عام وكالة الإمارات للفضاء، وسعادة سيمونيتا دي بيبو رئيس مكتب الأمم المتحدة لشؤون الفضاء الخارجي في فيينا.

ومن المخطط أن يتمحور عمل المكتب في نطاقين رئيسين، يقضي الأول بتعزيز دور قطاع الفضاء في تحقيق أهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة (SDGs)، والثاني تطبيق معايير الاستدامة في بيئة الفضاء والأنشطة الفضائية. حيث أوضحت وكالة أنباء الإمارات (وام) في بيانها، أن الاتفاقية تشكل إضافة مهمة إلى جهود الدولة والأمم المتحدة الرامية إلى تعزيز التعاون الدولي في مجال

«تأتي شراكتنا مع مكتب الأمم المتحدة لشؤون الفضاء الخارجي انطلاقاً من حرص الطرفين على تحقيق أهداف التنمية المستدامة في العمليات كافة ذات الصلة باستكشاف الفضاء بما يقود نحو رفع مستوى استفادة جميع القطاعات الأخرى من التطور الحاصل في قطاع الفضاء وعلومه وتقنياته على المدى الطويل».

سعادة الدكتور المهندس محمد ناصر،
الأحبابي، مدير عام وكالة الإمارات للفضاء

↑ ضمن مراسم افتراضية عن بعُد، وقّع سعادة الدكتور المهندس محمد ناصر الأحبابي، مدير عام وكالة الإمارات للفضاء، اتفاقية لتدشين مكتب الأمم المتحدة لشؤون الفضاء الخارجي في العاصمة أبوظبي.

↓ لحظة انطلاق القمر الاصطناعي «خليفة سات» من مركز تانيغاشيما الفضائي باليابان في عام 2018.

استدامة الفضاء وتوسعة دوره في تحقيق أهداف التنمية المستدامة وإيجاد حلول عملية لمواجهة التحديات، وذلك على المستويات كافة، الوطني والإقليمي والعالمي.

تهدف الاتفاقية إلى تعزيز التعاون الدولي في قطاع الفضاء واستدامة الأنشطة المختلفة انسجاماً مع أهداف دولة الإمارات العربية المتحدة لتأسيس اقتصاد متنوع ومستدام، وبما يتلاءم مع منطلقات برنامج الأمم المتحدة للاستخدامات السلمية للفضاء الخارجي.

في هذا الشأن، قال سعادة الدكتور المهندس محمد ناصر الأحبابي : «تأتي شراكتنا اليوم مع مكتب الأمم المتحدة لشؤون الفضاء الخارجي (UNOOSA) انطلاقاً من حرص الطرفين على تحقيق أهداف التنمية المستدامة في العمليات كافة ذات الصلة باستكشاف الفضاء بما يقود نحو رفع مستوى استفادة جميع القطاعات الأخرى من التطور الحاصل في قطاع الفضاء وعلومه وتقنياته على المدى الطويل».

من جانبها قالت سيمونيتا دي بيبو: «إن إنشاء فرع جديد لمكتب الأمم المتحدة لشؤون الفضاء الخارجي والاستدامة يعد خطوة مهمة وكبيرة لما سيبرزه من دور دولة الإمارات العربية المتحدة في دعم وصناعة السياسات والبرامج الفضائية الدولية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، وتعزيز دور القطاع الفضائي الإماراتي والعالمي في هذا الشأن».

وأضافت سعادتها: «مع الإقبال والتنافس المتزايد من الحكومات والقطاع الخاص والأكاديمي على أنشطة الفضاء، وتسارع تطور التقنيات والتطبيقات والاستخدامات المتعددة للتكنولوجيا في قطاع الفضاء، لا بد من تعزيز الشراكات وإثراء الحوارات على مستوى العالم، وتوجيه الاستثمارات لمواجهة التحديات الماثلة أمام تحقيق الاستدامة في القطاع».

يُذكر أن الإمارات العربية المتحدة اتخذت خطوات محورية وكبيرة في مجال استكشاف الفضاء عبر السنوات الماضي.

وسوف ينطلق «مسبار الأمل» الذي صُنع بأيادٍ إماراتية، والذي يعد أول مهمة عربية استكشافية عابرة للكواكب، من مركز تانيغاشيما الفضائي باليابان، بقيادة فريق عمل من الإماراتيين وإشرافهم على استعدادات إطلاقه عبر منصة ميتسوبيشي للصناعات الثقيلة إلى الفضاء مطلع الشهر الحالي. ومن المتوقع أن يصل المسبار إلى كوكب المريخ بحلول شهر فبراير عام 2021، تزامناً مع الاحتفالات باليوبيل الذهبي لقيام دولة الإمارات العربية المتحدة.

وأشارت معالي سارة بنت يوسف الأميري، وزير دولة مسؤول عن ملف العلوم المتقدمة، قائد الفريق العلمي لمشروع الإمارات لاستكشاف المريخ، إلى أن التحديات التي تغلّب عليها فريق عمل «مسبار الأمل»، الذي يضم نخبة من الخبراء والمهندسين الإماراتيين بهدف الوصول إلى هذه المرحلة من الإنجاز تؤكد أن شعار دولة الإمارات «لا شيء مستحيل» الذي سيحمله معه المسبار إلى المريخ أصبح ثقافة عامة وممارسة معتادة لدى شباب وفتيات هذا الوطن الغالي. وأضافت: «سيواصل فريق العمل جهوده الدؤوبة لاستكمال تنفيذ المهمة بنجاح رغم صعوبتها والتحديات التي ربما يواجهها».

على نحو متصل، تم اختيار شركة ميتسوبيشي للصناعات الثقيلة لأدائها المتميز وسمعتها المرموقة في أوساط تكنولوجيا الفضاء، خاصة أنه قد سبق للإمارات العربية المتحدة التي تمتلك أكبر قطاع فضائي حيوي ضمن دول الإقليم ومنطقة الشرق الأوسط، الاستعانة بها في إطلاق القمر الاصطناعي «خليفة سات» عام 2018، تلك المهمة التي تكللت بالنجاح.

يذكر أن القمر الاصطناعي «خليفة سات» يعد أول قمر اصطناعي تم تطويره بعقول وسواعد إماراتية في دبي. وبعد مرور عام على إطلاقه تمكن من إكمال 5431 دورة حول الأرض.

وفي شهر سبتمبر من العام الماضي، أصبح هزاع المنصوري أول رائد فضاء إماراتي يسافر إلى الفضاء ضمن مهمة لمدة 8 أيام على متن محطة الفضاء الدولية، قبل أن يعود إلى الأرض بسلام وأمان في الثالث من شهر أكتوبر.

حينها، عبّر سعادة حمد عبيد المنصوري، رئيس مجلس إدارة مركز محمد بن راشد للفضاء عن شعوره بالفخر والاعتزاز بهذا الإنجاز، وقال: «اليوم وبكل فخر نستقبل سفير الإمارات في الفضاء، هزاع المنصوري، عائداً إلى الأرض حاملاً نتائج تجارب علمية مهمة للبشرية والمجتمع الدولي، أجراها على متن محطة الفضاء الدولية، ما يفتح الطريق أمام الشباب العربي لآمال وأحلام جديدة في هذا القطاع».

وكان هزاع المنصوري وسلطان النيادي أول رائدي فضاء إماراتيين يشاركان في برنامج الإمارات لرواد للفضاء الذي تم الإعلان عنه في عام 2017. وفي وقتنا الحاضر، يشارك رائدا الفضاء في عملية اختيار رائدي فضاء آخرين سيتم الإعلان عنهما في شهر يناير مطلع العام المقبل 2021.

وكشف مركز محمد بن راشد للفضاء أن عدد طلبات الالتحاق ببرنامج الإمارات لرواد الفضاء وصل إلى 3 آلاف، وبلغت نسبة المتقدمين من الطيارين 17%، والمهندسين 31% والمهندسات 28% وبلغت نسبة النساء المتقدمات 33%.

لقد أصبح قطاع الفضاء ذا أهمية استراتيجية لدولة الإمارات العربية المتحدة، خاصة على صعيد استكشاف الكواكب وتطوير تقنيات الاتصال والأقمار الاصطناعية.

«التحديات التي تغلّب عليها فريق عمل مسبار الأمل الذي يضم نخبة من الخبراء والمهندسين الإماراتيين بهدف الوصول إلى هذه المرحلة من الإنجاز تؤكد على شعار دولة الإمارات العربية المتحدة لا شيء مستحيل».

معالي سارة بنت يوسف الأميري،
وزير دولة مسؤول عن ملف العلوم المتقدمة،
قائد الفريق العلمي لمشروع الإمارات لاستكشاف المريخ

وسجلت الاستثمارات الإماراتية في هذا القطاع ما يزيد على 22 مليار درهم، شملت الاستثمار في الأقمار الاصطناعية «ياه سات» و«الثريا» و«دبي سات». ويعد استقطاب الاستثمارات الأجنبية إلى قطاع الفضاء الوطني من أبرز أهداف خطة الاستثمار الفضائي الصادرة عن وكالة الإمارات للفضاء.

فوفقاً لبيان وكالة أنباء الإمارات (وام)، تفيد خطة الاستثمار الفضائي بتحقيق أهداف رؤية الإمارات 2021 ومئوية الإمارات 2071، الرامية إلى أن تكون الإمارات العربية المتحدة أفضل دول العالم في مختلف المجالات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، حيث ستسهم الخطة في تحقيق

السياسة العليا للعلوم والتكنولوجيا والابتكار واستراتيجية الإمارات للثورة الصناعية الرابعة، عبر بناء اقتصاد وطني تنافسي قائم على المعرفة والابتكار والتطبيقات التكنولوجية المستقبلية التي تدمج أحدث التقنيات المادية والرقمية والحيوية، إلى جانب تشجيع ريادة الأعمال الصغيرة والمتوسطة من خلال جذب وتعزيز الاستثمار في صناعة الفضاء، وتشجيع وتسهيل أعمال الشركات والقطاع الخاص فيه، وترسيخ مكانة الدولة لتصبح مركزاً إقليمياً وعالمياً رئيساً للأنشطة الفضائية.

يقول سعادة الدكتور المهندس محمد ناصر الأحبابي: «تهدف الخطة الوطنية لتعزيز الاستثمار الفضائي إلى ضمان إسهام قطاع الفضاء الوطني في تنويع اقتصاد الدولة وتشجيع الاستثمارات الأجنبية على الدخول في صناعة الفضاء الوطنية، إذ توفر الإمارات العربية المتحدة أرضاً خصبة للمستثمرين الذين يضعون أعينهم على الاستثمار في قطاعها الفضائي، وتأتي هذه الخطة لجذب استثماراتهم وحمايتها».

وفي إطار برامجها ضمن مبادرة مسرعات أعمال قطاع الفضاء العالمي بشكل إلكتروني، أعلنت وكالة الإمارات للفضاء عن اتفاقية تعاون مع «كريبتو لابز»، مركز الابتكار العالمي الذي يتخذ من أبوظبي مقراً له، خلال فعالية شهر الإمارات للابتكار التي أقيمت في شهر فبراير مطلع العام الحالي، وحضر هذا الحدث المهم عدد من رواد الأعمال والأوساط الأكاديمية وأفراد من القطاعين العام والخاص.

يقول ناصر الراشدي، مدير إدارة السياسات والتشريعات الفضائية في وكالة الإمارات للفضاء ومدير برنامج مسرعات أعمال الفضاء العالمية: «نهدف إلى تمكين دور قطاع الفضاء وأثره على القطاعات الأخرى. لقد قمنا بتطوير إطار عمل لتحويل الأفكار إلى مشاريع وأعمال مستدامة تسهم في اقتصاد دولة الإمارات العربية المتحدة».

وأضاف الراشدي: «نرى إمكانات وقيمة كبيرة في قطاع البحث والتطوير التي تمتلك حقوقاً فكرية يمكن جمعها وتحديدها لتحقيق العائد. وإذا عملنا سوياً لتحديد التحديات في القطاع، يمكننا مساعدة رواد الأعمال في تحديدها ووضع حلول محورية تسهم في القيام باقتصاد قائم على الابتكار والأفكار».

↑ هزاع المنصوري أول رائد فضاء إماراتي لدى عودته إلى الأرض من محطة الفضاء الدولية في شهر أكتوبر الماضي.

من جهته، يقول أنس زين الدين، المدير التنفيذي في «كريبتو لابز»: «تعد مبادرة مسرعات أعمال الفضاء العالمية ركيزة لتعزيز النظام الاقتصادي المحلي والاستعانة بشركات ناشئة فريدة يمكنها إحداث نقلة نوعية في قطاع الفضاء والترويج للاستثمار في القطاع».

وأضاف زين الدين: «في كريبتو لابز نعمد إلى تأهيل وتمكين الشباب بتوفير فرص لريادة قطاع الفضاء

↓ ورشة عمل لمسرعة أعمال قطاع الفضاء العالمي أقيمت على هامش فعاليات شهر الإمارات للابتكار التي حضرها عدد من رواد الأعمال والأوساط الأكاديمية وأفراد من القطاعين العام والخاص.

«في كريبتو لابز نعمد إلى تأهيل وتمكين الشباب بتوفير فرص لريادة قطاع الفضاء الإقليمي، ونعمل على ذلك من خلال تحويل أفكارهم المبتكرة والبناءة إلى حلول واقعية يمكنها أن تولد أثراً ذا نطاق واسع».

أنس زين الدين،
المدير التنفيذي في «كريبتو لابز»

الإقليمي، ونعمل على ذلك من خلال تحويل أفكارهم المبتكرة والبناءة إلى حلول واقعية يمكنها أن تولد أثراً ذا نطاق واسع».

إن من الأهداف الرئيسة لمبادرة مسرعات أعمال قطاع الفضاء العالمي وضع مسرعات فضائية متخصصة بهدف دعم نمو الشركات الناشئة في قطاع الفضاء والنجاح بكونهم روادا للأعمال من خلال تكريس التكنولوجيا أو التطبيقات القطاعية، إلى جانب تأسيس صندوق تمويل يجمع نخبة من المستثمرين ورؤوس المال المخاطرة للاستثمار في تأسيس الشركات الناشئة ودعم إمكانات نجاح رواد الأعمال والمبتكرين. ومن العوامل الأخرى التي تركز عليها المبادرة الملكية الفكرية وتحديد الملكيات الفكرية المرتبطة بقطاع الفضاء وإمكانية ترويجها للقيام بتقنيات مثمرة.

قيادة مستقبل التكنولوجيا

تحالف جديد بين «إنجازات» و«Hub71» يشكّل حجر أساس للشركات الناشئة في قطاع التكنولوجيا لاستشراف التحول الرقمي في المؤسسات والشركات والجهات الحكومية بإمارة أبوظبي.

تتميز الشركات الناشئة بقدرتها الفريدة على استنباط الحلول للمشكلات وتقديم أفكار مبتكرة. ويمكن لحلولها الرقمية معالجة أصعب الأزمات والتحديات الراهنة التي يواجهها العالم؛ هذه رسالة إبراهيم عجمي، القائم بأعمال الرئيس التنفيذي لمنصة Hub71 ورئيس وحدة الشركات الناشئة لدى شركة مبادلة للاستثمار، خلال الإعلان عن عقد شراكة جديدة مع «إنجازات»، الشركة الرائدة في قطاع التحول الرقمي التي تتخذ من الإمارات العربية المتحدة مقراً لها.

ومن شأن الشراكة الجديدة أن تحفّز «إنجازات» لربط المؤسسات والجهات الحكومية الكبيرة الباحثة عن حلول تقنية متطورة، بمجموعة مختارة من الشركات الناشئة العاملة ضمن منصة Hub71 للتعاون على تطوير حلول تقنية مبتكرة تدعم التحول الرقمي وتلبي الاحتياجات المتنوعة للمتعاملين كافة.

كما تركز الاتفاقية على تطوير قدرات متميزة ومرنة في سلسلة القيمة وتوظيف التنوع الذي تحظى به المنصة التكنولوجية لتقديم خدمات أفضل لمتعاملي «إنجازات» من خلال الحلول القائمة على أحدث التقنيات الناشئة. وستتعاون الشركات الناشئة المختارة مع «إنجازات» لتطوير حلول قابلة للتنفيذ التجاري والدخول في مناقشات الملكية الفكرية وإدخال حلولها إلى الأسواق، فضلاً عن تطوير المنهجيات ومساعدة المتعاملين على تحسين وتسريع الابتكار وتدشين خطوط جديدة للأعمال.

وجاء في البيان المشترك لكل من «إنجازات» و«Hub71»، أن الاتفاقية تدعم رؤية وتطلعات «إنجازات» الرامية إلى توفير حلول رقمية شاملة للشركات، وتعزيز بيئة الابتكار في الحلول الموجّهة للشركات. ومن خلال التعاون مع الشركات الناشئة في الإمارات العربية المتحدة لتطوير حلولها ونشرها في الأسواق، تسعى شركة إنجازات إلى زيادة مجموعة الحلول المتاحة عبر منصتها السحابية داخل الدولة في إطار الحلول الشاملة التي تقدمها لعملائها من الشركات.

إلى ذلك، ستستضيف «إنجازات» المملوكة لشركة مبادلة للاستثمار (مبادلة)، ورش عمل للابتكار بالتعاون مع المتعاملين الحاليين والجدد من الشركات والجهات الحكومية التي تهدف من خلالها إلى توفير منصة لتحليل وتحديد الفرص المتاحة للشركات الناشئة ضمن المؤسسات ذات الصلة بأنشطتها. وستتم دعوة الشركات الناشئة المختارة من منصة «Hub71» للمشاركة بحلولها الإبداعية في مسابقات الابتكار واجتماعات المائدة المستديرة وغيرها من الأحداث والفعاليات التي تستضيفها «إنجازات» في المنصة.

في هذا الشأن يقول خالد الملحي، الرئيس التنفيذي لـ «إنجازات»: «نسعى دائماً في شركة إنجازات إلى ابتكار حلول تقنية إبداعية لمواجهة التحديات التجارية التي تعترض المتعاملين. ويأتي ذلك في الوقت الذي نشهد طلباً هائلاً من متعاملي الشركة على الابتكارات التي توفر فرصاً اقتصادية، لا سيّما في ظل الظروف الراهنة التي أدركت الشركات على أثرها أهمية الابتكار اليوم أكثر من أي وقت مضى».

وأضاف الملحي: «ستتيح لنا هذه الشراكة الفريدة مع منصة Hub71 فرصة مهمة لتحديد الشركات المحلية الواعدة وتقديم الحلول الأمثل والأنسب التي تلبي تطلعات المتعاملين، والعمل معها لتوفير الخبرات والمعارف والتوجيه اللازم وتطوير حلول قابلة للتنفيذ التجاري. في المقابل، سيتمكن المتعاملون من الشركات من توظيف التقنيات المتطورة التي توفرها الشركات الناشئة المبتكرة والاعتماد كذلك على قدرات شريك قوي مثل إنجازات».

يُذكر أن منصة Hub71 تأسست في شهر مارس عام 2019، وتعد إحدى المبادرات الرئيسة تحت مظلة

«نسعى دائماً في شركة إنجازات إلى ابتكار حلول تقنية إبداعية لمواجهة التحديات التجارية التي تعترض المتعاملين. ويأتي ذلك في الوقت الذي نشهد طلباً هائلاً من متعاملي الشركة على الابتكارات التي توفر فرصاً اقتصادية».

خالد الملحي،
الرئيس التنفيذي لـ «إنجازات»

↓ تتخذ منصة Hub 71 من مجمع سوق أبوظبي العالمي، مقراً لعملياتها.

برنامج «غداً 21» الذي أطلقته حكومة أبوظبي بقيمة 50 مليار درهم بهدف تحفيز الاقتصاد المحلي. وتحظى المنصة بدعم كل من «مبادلة للاستثمار» صندوق الثروات السيادية، و«مايكروسوفت كورب» عملاق التكنولوجيا الأميركي، وصندوق «سوفت بانك فيجين» الياباني المتخصص في دعم التقنيات المتطورة.

وفي معرض تعليقه على توقيع الشراكة، أوضح إبراهيم عجمي، أن الإنترنت والتقنيات الرقمية على قدر من الأهمية أكثر من أي وقت مضى بالنسبة للشركات، لكونهما عنصراً رئيساً لكل نموذج عمل واستراتيجية تجارية. وأضاف: «من خلال شراكتنا مع إنجازات، سيتمكن أصحاب الشركات في منصة Hub71 من اكتساب رؤى وخبرات قيّمة عن السوق. إضافة إلى توفير فرص تجارية واعدة تمكنهم من تطوير منتجاتهم وحلولهم».

ويعد ربط الشركات مع شركات ناشئة ذات فرص نمو واعدة من أساسيات برنامج التفاعل المؤسسي الذي دشنته منصة «Hub71»، بهدف مساعدة المؤسسات الكبيرة للتواصل مع الشركات الناشئة ومعالجة التحديات وابتكار منتجات وخدمات جديدة، والوقوف على جدوى تبني نماذج أعمال جديدة.

إلى ذلك، يقوم كل من بنك أبوظبي التجاري وشركة الدار العقارية، وهما من المؤسسات الرائدة في أبوظبي، بدور محوري في دعم المبادرة، حيث يشارك فريق الدار العقارية للابتكار في منصة «WeWork x Hub71» لتوفير البرامج التحفيزية للشركات الناشئة المتخصصة في التقنيات المعمارية، مثل الإرشاد وورش العمل.

وفي مطلع العام الحالي، جاء تدشين برنامج Microsoft Reactor في منصة Hub71، حيث يركز البرنامج على مساعدة المتخصصين على تعزيز خبراتهم في مجالات، مثل الحوسبة السحابية والذكاء الاصطناعي والتكنولوجيا الناشئة. ويفتح المركز المتخصص في التدريب التقني ومشاركة المعرفة الذي يعد الأول من نوعه في المنطقة، أبوابه أمام جميع المطورين والشركات الناشئة في دولة الإمارات العربية المتحدة.

أما في شهر أبريل، فقد أعلنت شركة إنكنتري (Incountry)، أبرز مزودي خدمات البيانات السحابية في الولايات المتحدة الأميركية التي تنتشر عملياتها في أكثر من 70 دولة على مستوى العالم، عن اختيار Hub71 لتكون شريكاً ومقراً لها بمنطقة الشرق الأوسط.

وقد أشار بيتر يارد، المؤسس والرئيس التنفيذي لـ «إنكنتري» في وقت الإعلان إلى مدى سروره لإنشاء مقر إقليمي في أبوظبي، وأضاف: «يسعدنا إنشاء مقرنا الإقليمي في Hub71 بأبوظبي، والاستفادة من الأطر المتكاملة التي توفرها هذه المنظومة التكنولوجية المتميزة، من إمكانات الدخول إلى السوق والكوادر ذات كفاءات وعلى مستوى عالمي والأطر التشريعية المرنة التي ستساعدنا على خدمة متعاملينا بشكل أفضل».

كما يعد تسريع وتيرة التحول الرقمي في العاصمة أبوظبي من المحاور الرئيسة للاتفاقية الجديدة بين هيئة أبوظبي الرقمية، الجهة المعنية بقيادة مسيرة التحول الرقمي في حكومة أبوظبي، وشركة «إنتل» العالمية.

ووقع المذكرة - عن بُعد - الدكتور عبدالله الكندي المدير التنفيذي للتكنولوجيا والسياسات في هيئة أبوظبي الرقمية، والمهندس طه خليفة المدير الإقليمي - أوروبا والشرق الأوسط وأفريقيا لقطاع مبيعات حلول الحوسبة في شركة « إنتل»، بهدف دعم التعاون بين الطرفين ضمن مبادرات التكنولوجيا المبتكرة والمستقبلية.

↑ ستتم دعوة الشركات الناشئة المختارة من منصة «Hub71» للمشاركة بحلولها الإبداعية في مسابقات الابتكار واجتماعات المائدة المستديرة وغيرها من الأحداث والفعاليات التي تستضيفها «إنجازات» في المنصة.

وذكرت وكالة أنباء الإمارات (وام) أن المذكرة تهدف إلى تبادل الخبرات وأفضل الممارسات والحلول المبتكرة، فضلاً عن تعزيز الدعم المقدم للهيئة لتمكينها من الاستفادة من مركز الابتكار التابع لشركة «إنتل» في دبي، وتوفير فرص التوافق لشركائها الاستراتيجيين في منظومة العمل.

ومن المتوقع أن تستفيد هيئة أبوظبي الرقمية من خبرات شركة «إنتل» في مجال التكنولوجيا المبتكرة، خاصة في مجالات تقنيات الذكاء الاصطناعي، وتحليلات الفيديو، والتحول في مكان العمل، وفي مجال ما يعرف بـ «حوسبة الحواف».

يقول الدكتور عبدالله الكندي: «هذا التعاون مع واحدة من كبريات الشركات العالمية المتخصصة في تكنولوجيا المعلومات سيتيح لنا فرصة الاستفادة القصوى من إمكانات هيئة أبوظبي الرقمية الأساسية، سواء تلك المتعلقة ببنيتها التحتية، أو شراكاتها الاستراتيجية، وبالشكل الذي يدعم جهودها في التحول الرقمي».

وأضاف الدكتور الكندي: «تحرص الهيئة على تعزيز العلاقات بين القطاعين العام والخاص والارتقاء بها والعمل مع الشركاء الاستراتيجيين، مثل إنتل والتعاون معهم في توفير المعرفة التكنولوجية الأساسية والخبرة اللازمة لتعزيز التحول الرقمي في إمارة أبوظبي».

↓ بيتر يارد، المؤسس والرئيس التنفيذي لـ «إنكنتري».

تسخير الأرقام

في التنمية..

مع لعب الأرقام الدقيقة دوراً محورياً في مسيرة أبوظبي التنموية وخططها في التنوع الاقتصادي، في هذا الموضوع سنسلط الضوء على بعض أبرز البيانات الصادرة في الكتاب السنوي 2020 من مركز الإحصاء أبوظبي.

مما لا شك فيه أن الإحصاءات الموثوقة تعد وريد عمليات اتخاذ القرارات البناءة، حيث إنها تستخدم لوضع المعايير ومتابعة نمو وتطور وتحليل الأداء في الماضي والتكهن بكفاءته في المستقبل.

من هنا جاءت فكرة تأسيس مركز الإحصاء - أبوظبي في عام 2008 الذي يعد المصدر الرسمي للبيانات الإحصائية في الإمارة. وتنطوي مهمة المركز على العمل مع شركائه لتوفير بيانات وخدمات إحصائية تتسم بالجودة والمصداقية والابتكار لدعم صانعي القرار والمهتمين، وتسهم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة بإمارة أبوظبي، وفقاً لأفضل المعايير والممارسات العالمية.

ومنذ تأسيسه، يقوم مركز الإحصاء - أبوظبي بدور محوري في دعم التنمية بمختلف القطاعات والمجالات في الإمارة، من خلال توفير بيانات معلوماتية أساسية لوضع الخطط والبرامج والسياسات بناءً على بيانات وأرقام دقيقة.

ويركز الكتاب الإحصائي السنوي 2020 لإمارة أبوظبي الذي أُصدر مؤخراً، على مختلف القطاعات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، ويسلط الضوء على مجموعة متنوعة من النشاطات الحكومية والشركات العاملة في القطاع الخاص، إلى جانب نبذة عن تطور أبوظبي خلال العام الماضي وغيرها من الملخصات.

في هذا الشأن، يقول عبدالله أحمد السويدي، مدير عام مركز الإحصاء - أبوظبي بالإنابة: «إن الكتاب الإحصائي السنوي 2020، يعنون النجاح الذي شهدته الإمارة».

وأضاف السويدي: «يسلط الكتاب الضوء على إنجازات الإمارة في دعم التنمية الشمولية والمستدامة في مختلف القطاعات لتعزيز تنافسية أبوظبي على المستوى العالمي».

ووفقاً للكتاب السنوي وصل إجمالي الناتج المحلي لإمارة أبوظبي عام 2019 وذلك بالأسعار الثابتة إلى 803,568 ملايين درهم بزيادة نسبتها 1.5%، مقارنةً بعام 2018، حيث بلغ إجمالي الناتج المحلي 792,065 مليون درهم. في حين أسهم النفط والإنتاج الصناعي في إجمالي الناتج المحلي للإمارة في عام 2019 بنسبة 40.8% و24.2% على التوالي، مقارنة بعام 2018.

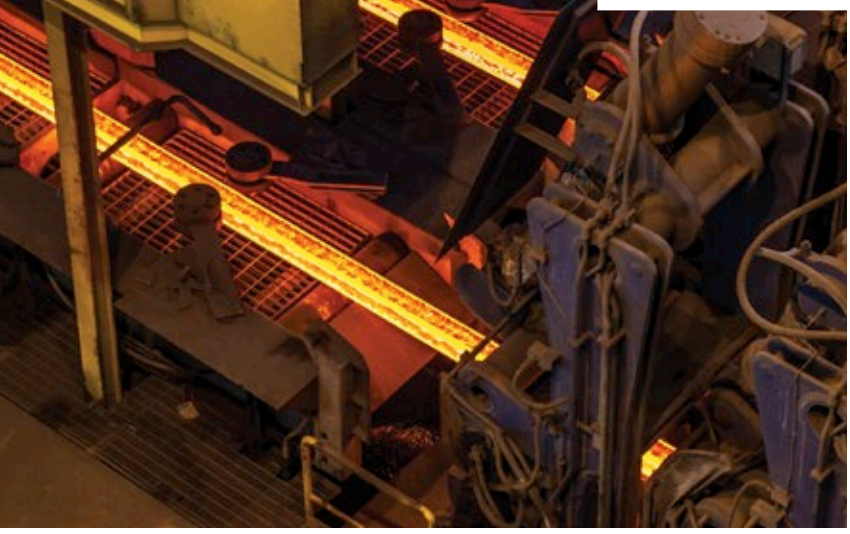

وذكر الكتاب أن الأرقام تؤكد بوضوح أن إمارة أبوظبي قطعت شوطاً بعيداً في مضمار تنويع القاعدة الاقتصادية ومصادر دخلها.

كما أشار الكتاب إلى أن عدد الرخص التجارية الجديدة المسجلة في أبوظبي وصل إلى 18500 رخصة عام 2019، في حين شكلت الصناعات التحويلية نحو 6.3% من التقديرات الأولية لإجمالي الناتج المحلي غير النفطي، وأوضح أن حكومة أبوظبي تلتزم بتسهيل ممارسة الأعمال في مختلف المجالات، حرصاً منها على بناء اقتصاد متنوع ومرن ينسجم ويتفاعل بشكل جيد مع الاقتصاد العالمي، بهدف تشجيع المستثمرين واستقطاب الاستثمارات الأجنبية.

ويكتسب قطاع السياحة أهمية كبرى بالنسبة للإمارات العربية المتحدة التي استقبلت نحو 21 مليون سائح خلال العام الماضي، ما أسهم بنحو 161 مليار درهم في إجمالي الناتج المحلي للدولة.

وأظهرت البيانات الرسمية لعام 2019 أن 168 فندقاً وشقة فندقية سجلت عددا كبيراً من النزلاء، حيث بلغ عددهم 5,1 ملايين نزيل، مع تحقيق أرقام مبهرة بكل المقاييس، مثل إجمالي العوائد ومعدلات إشغال الغرف والعائد لكل غرفة متاحة.

ووفقاً لأرقام تم نشرها مُسبقاً عن مركز الإحصاء - أبوظبي، بلغ إجمالي إيرادات المنشآت الفندقية في إمارة أبوظبي نحو 5,83 مليارات درهم عام 2019 بزيادة نسبتها 6.8%، مقارنة مع 5,46 مليارات درهم عام 2018. ويُعزى هذا النمو إلى تنظيم العاصمة العديد من الفعاليات والأنشطة الدولية، بما في ذلك بطولة كأس آسيا ومعرض الدفاع الدولي (أيدكس) والدفاع البحري (نافدكس) ومعرض أبوظبي الدولي للكتاب وأسبوع أبوظبي للتحدي وغيرها الكثير، ما انعكس إيجاباً على القطاع.

↑ استقبلت الفنادق والشقق الفندقية في إمارة أبوظبي نحو 5,1 ملايين نزيل العام الماضي.

وأوضح الكتاب السنوي أن نسبة معدل الإشغال في المنشآت الفندقية ارتفعت من 71.8% عام 2018، لتصل إلى 72.9% في عام 2019.

على نحو متصل، استمر القطاع الصحي بتطوير خدماته وتوفيرها في جميع أنحاء إمارة أبوظبي، والدليل على ذلك ارتفاع عدد المستشفيات والمرافق الصحية في عام 2019،

مؤشر الثقة في القطاعات الصناعية

مؤشر الثقة في جميع القطاعات (بالنسبة المئوية)

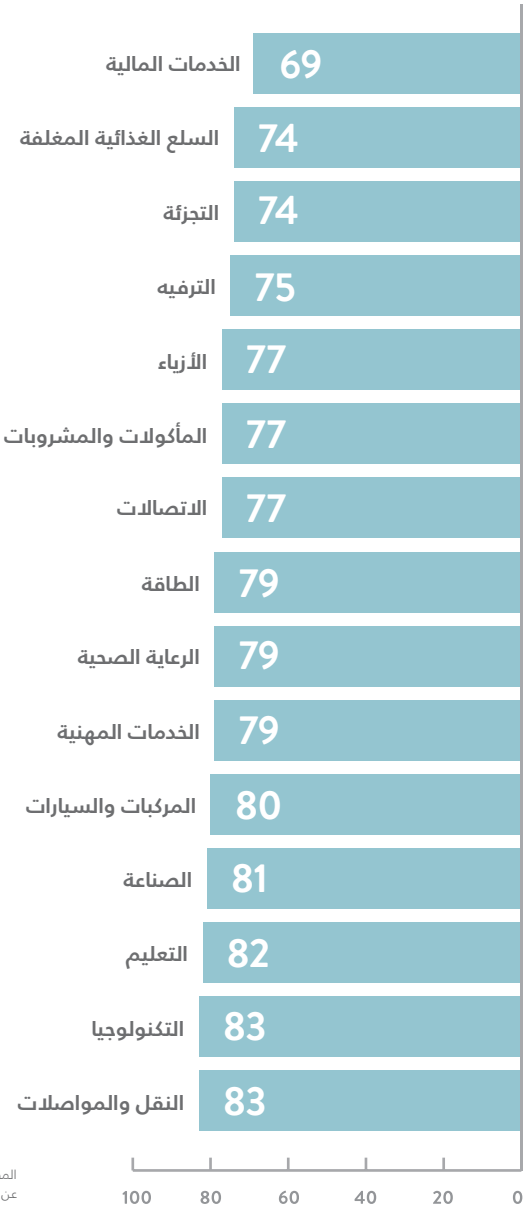

المصدر: مؤشر إيدلمان للثقة 2020 عن دولة الإمارات العربية المتحدة

حيث وصل عددها إلى 64 مستشفى، بعد أن تم افتتاح عدد من المستشفيات الخاصة الجديدة في منطقتي أبوظبي والعين. وأفاد التقرير أيضاً، بأن الإمـارة شهدت ارتفاعاً ملحوظاً في بقية المرافق الصحية، مثل المراكز والعيادات الصحية والصيدليات، وبلغ عدد الأطباء 4 لكل ألف من السكان، والممرضات 10,7 لكل ألف من السكان والأسِرّة 2,7 لكل ألف من السكان.

أما في الزراعة، فقد قطعت العاصمة الإماراتية شوطاً كبيراً في تحقيق الأمن الغذائي وتحفيز الأنشطة الاقتصادية المتعلقة بهذا القطاع، حيث تضاعف عدد الحيازات الزراعية 38 مرة، ونمت من 634 حيازة في عام 1971 لتصل إلى 24018 حيازة في عام 2019.

↗ أسهم الإنتاج الصناعي في إجمالي الناتج المحلي للإمارة في عام 2019 بنسبة 24.2% مقارنة بعام 2018.

ونتيجة الطلب المتزايد والتوسع العمراني والصناعي اللذين تشهدهما الإمارة، بلغت الطاقة الكهربائية المولدة عام 2019 ما يقارب 72,830 جيجاواط للساعة، أي ارتفعت بنسبة 0.3% عن عام 2018. وبلغت كمية الطاقة الكهربائية المولدة من المصادر المتجددة 2,163,799 ميجاواط للساعة في عام 2019.

مما لا شك فيه أن الإمارات العربية المتحدة وعاصمتها أبوظبي لا تدخران جهداً في تحقيق طموحاتهما في تبني مصادر الطاقة المتجددة والنظيفة وتمهيد الطريق أمام فرص أعمال واعدة في القطاع.

في شهر فبراير أصدرت الهيئة الاتحادية للرقابة النووية، الجهة الرقابية المسؤولة عن تنظيم القطاع النووي في الدولة، رخصة تشغيل الوحدة الأولى لمحطة براكة للطاقة النووية السلمية بقدرة 1,4 جيجاواط، حيث تعد المحطة الأولى من نوعها للطاقة النووية السلمية في العالم العربي والواقعة في منطقة الظفرة بإمارة أبوظبي. ودخلت المحطة 1 في مراحل متقدمة لبدء عمليات التشغيل.

وعند الانتهاء من الأعمال التطويرية، ستسهم محطة براكة في توليد 25% من احتياجات الإمارات العربية المتحدة للطاقة الكهربائية والحيلولة دون انبعاث 21 مليون طن من الكربون سنوياً.

يقول المهندس محمد إبراهيم الحمادي، الرئيس التنفيذي لمؤسسة الإمارات للطاقة النووية: «في الإمارات العربية المتحدة وحدها ستنخفض الانبعاثات بعد تشغيل محطات براكة بما يعادل إزالة 3,2 ملايين سيارة من الطرقات سنوياً في الدولة». وأشار الحمادي أيضاً، إلى أن محطات براكة توفر فرصاً وظيفية مجزية ضمن التخصصات المتطورة، وتؤسس لقطاع نووي إماراتي مستدام، إلى جانب دعم تطوير سلسلة توريد محلية تدعم هذا التوجه.

علاوة على ذلك، استهلت محطة نور أبوظبي التي تبلغ تكلفتها الإجمالية 3,2 مليارات درهم أعمالها التجارية العام الماضي.

من ناحية أخرى، من المتوقع تدشين مشروع محطة الظفرة التي تعد ثاني أكبر محطة لتوليد الطاقة الشمسية في أبوظبي، وذلك خلال الربع الثاني من عام 2022.

إلى ذلك، تصدرت الإمارات دول العالم في مستويات ثقة الشعوب بحكوماتها المحلية، بحسب نتائج مؤشر إيدلمان للثقة 2020 الـذي أصدرته مؤسسة إيدلمان الأميركية للدراسات والاستشارات مؤخراً.

↓ تتميز الإمارات العربية المتحدة بقيادة رشيدة وارتفاع مستوى الثقة بالحكومة.

«ستنخفض الانبعاثات بعد تشغيل محطات براكة بما يعادل إزالة 3,2 ملايين سيارة من الطرقات سنوياً في الدولة».

المهندس محمد إبراهيم الحمادي،
الرئيس التنفيذي لمؤسسة الإمارات للطاقة النووية

ويرصد مؤشر إيدلمان للثقة بصفة سنوية مستويات ثقة الشعوب في حكوماتها المركزية والمحلية، الإعلام، الشركات التجارية، المنظمات غير الحكومية وغيرها من العوامل المؤثرة في سير الحياة اليومية للشعوب.

كما تصدرت الإمارات دول العالم أيضاً، في مستويات ثقة الشعوب بالتزام حكوماتها بالأخلاقيات في تسيير أمور الدولة، والكفاءة والأخلاق لجهودها في التحالفات الدولية وسياسات الدفاع. إضافة إلى توفير بنية تحتية آمنة

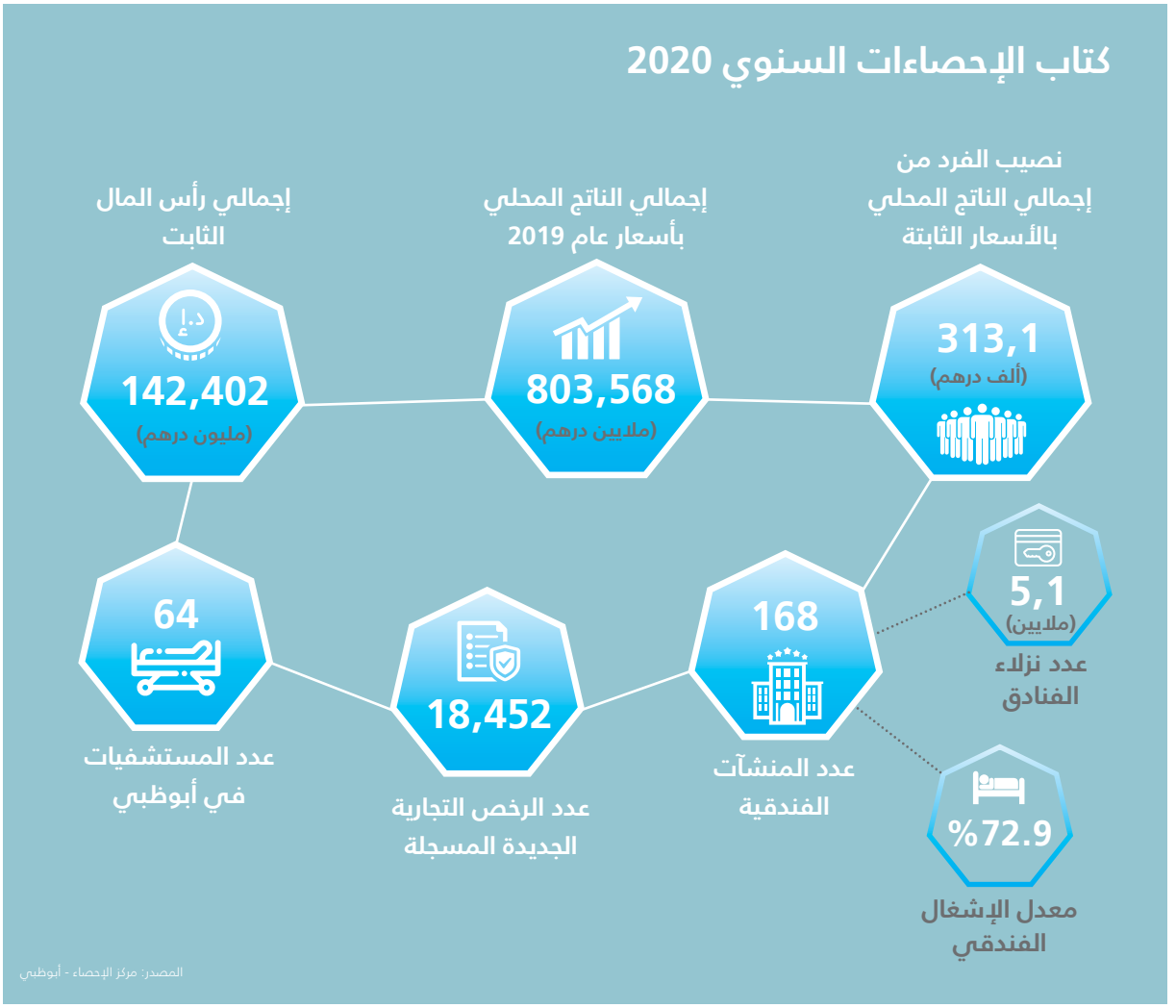

ومعاصرة وتنظيم التكنولوجيات الناشئة. وعلى ضوء النتائج المبهرة التي حققتها دولة الإمارات العربية المتحدة، أفاد عمر القرم، الرئيس التنفيذي لإيدلمان الشرق الأوسط، بأن السكان وضعوا ثقتهم في عام 2020 بالجهات المحلية أكثر فأكثر، ويتوقع الموظفون نيل فرصة للتعبير عن أنفسهم والإسهام في تحديد ملامح المستقبل.

وأضاف القرم: «يرى 94% من الجمهور المطلع أن المديرين التنفيذيين يجب أن يكونوا صريحين بشأن القضايا الرئيسة. في حين يرى 77% أنه يتعين على الرؤساء التنفيذيين قيادة التغيير بدلاً من انتظار تدخل الحكومة. ومع ذلك، تتمتع الإمارات العربية المتحدة بقيادة قوية أسهمت برفع مستويات الثقة بالحكومة أكثر من أية دولة أخرى في العالم».

وفي السياق نفسه، أظهر التقرير أن الدوافع الأخلاقية باتت مهمة أكثر بثلاثة أضعاف من الكفاءة لتعزيز الثقة، حيث قال 73% من المشاركين إنه يجدر بالشركات أن تتخذ إجراءات لزيادة الأرباح، ولكن في الوقت نفسه، تحسين الظروف في المجتمعات التي تعمل فيها.

↓ محطة نور أبوظبي للطاقة الشمسية.

وأعرب عمر القرم بقوله: «تعكس هذه الأرقام ارتباط الثقة ارتباطاً وثيقاً بفعل الصواب، وهي عبرة مهمة لقادة الأعمال الذين يتطلعون لصياغة المستقبل».

إضافةً إلى ما سبق، أظهر مؤشر إيدلمان للثقة 2020 أن بناء الثقة للمستقبل يتطلب دفع أجور منصفة والتركيز على التثقيف والتعليم وإعادة التدريب واعتناق نموذج الجميع أصحاب مصالح وتعزيز الشراكات بين المؤسسات.

ذراع الطاقة المستقبلية لأبوظبي

دمج شركة أبوظبي الوطنية للطاقة «طاقة» ومؤسسة أبوظبي للطاقة يثمر عملاقاً في قطاع الطاقة يقود التحول في مجال الخدمات بالدولة.

شهدت العاصمة الإماراتية أبوظبي مؤخراً على إتمام صفقة بين شركة أبوظبي الوطنية للطاقة «طاقة» ومؤسسة أبوظبي للطاقة لتنتج عنها واحدة من كبرى شركات الخدمات في منطقة أوروبا والشرق الأوسط وأفريقيا تُسرّع من عملية التحول في قطاع الماء والكهرباء في دولة الإمارات العربية المتحدة.

وتنص الصفقة على تحويل ملكية معظم شركات وأصول توليد ونقل وتوزيع المياه والكهرباء التابعة لمؤسسة أبوظبي للطاقة إلى شركة «طاقة»، مقابل إصدار الأخيرة 106 مليارات و367 مليوناً و950 ألف سهم جديدة لصالح مؤسسة أبوظبي للطاقة.

مع إتمام هذه الصفقة، أصبحت «طاقة»، المدرجة في سوق أبوظبي للأوراق المالية، ثالث أكبر شركة مساهمة عامة مدرجة في أسواق المال الإماراتية من حيث القيمة السوقية، وواحدة من أكبر عشر شركات للخدمات المتكاملة في منطقة أوروبا والشرق الأوسط وأفريقيا من حيث الأصول المنظمة.

وستقوم «طاقة» التي تقدم خدماتها إلى ما يزيد على مليون عميل، بدور محوري في قيادة استراتيجية الإمارات للطاقة 2050، وتوفير فرصاً استثمارية طويلة الأمد أمام المستثمرين.

عن هذه الصفقة، يقول سعادة محمد حسن السويدي، رئيس مجلس إدارة شركة «طاقة»: «أثمر الاندماج الناجح لأصول الكهرباء والمياه في إمارة أبوظبي إنشاء كيان وطني يتمتع بأعلى درجات الجاهزية لقيادة التحول في قطاع الخدمات».

وأضاف سعادته: «لقد تضافرت مجموعة عوامل من شأنها أن تمكن شركة طاقة من القيام بدور محوري في تحقيق استراتيجية التنويع الاقتصادي التي تتبناها دولة الإمارات العربية المتحدة، مع التركيز بصورة خاصة على حلول الطاقة النظيفة، وتتمثل في الميزانية العمومية القوية للشركة، إضافة إلى الدخل المتوقع، وقابلية الوصول إلى أسواق رأس المال العالمية، والخبرة العميقة في القطاع».

من ناحيته، أفاد جاسم حسين ثابت، الرئيس التنفيذي لشركة «طاقة»، بأن عملية الاندماج تمثل اليوم انطلاق مرحلة جديدة في مسيرة «طاقة»، إذ نشهد اندماج محفظة أصول الشركة المتنوعة بشكل كامل وتوحيد كفاءات وخبرات الشركتين ضمن شركة أقوى، ما يسهم في تعزيز جهود التنمية الاجتماعية والاقتصادية للدولة. وأضاف: «لقد باتت شركة طاقة الآن في موقع يؤهلها كي تلعب دوراً رئيساً في قطاع الطاقة في الإمارات العربية المتحدة التي تعد أحد أهم أسواق الطاقة على مستوى العالم، وهذا يعود إلى أن الشركة تتمتع بقدرات مالية قوية، ونموذج أعمال قليل المخاطر، إلى جانب الحق الحصري للمشاركة في مشروعات توليد الكهرباء وتحلية المياه كافة التي سيتم طرحها في إمارة أبوظبي خلال العقد المقبل، وبحصة في الملكية لا تقل عن 40%».

واستطرد جاسم يقول: «أتطلع قدماً إلى المستقبل. وأنا كلي ثقة بأن القائمة المتنامية لأصولنا من شركات الكهرباء والمياه، إلى جانب قدراتنا البشرية المميزة والكفؤة، وخططنا للنمو الاستراتيجي، ستمكننا من الاستفادة من فرص جديدة الآن وخلال السنوات المقبلة».

ووفقاً لوكالة أنباء الإمارات (وام)، ستمتلك مؤسسة أبوظبي للطاقة 98.6% من إجمالي الأسهم المصدرة لشركة «طاقة» نتيجة إتمام الصفقة. وتنوي «طاقة» السعي لزيادة نسبة التعويم الحر من خلال طرح أسهم إضافية للاكتتاب العام.

يقول جاسم حسين ثابت: «نسعى إلى إنشاء كيان قوي جديد مدعوم بمحركات قوية للنمو ما يمنحه القدرة على مواصلة جذب أفضل الكفاءات العالمية وإبرام

TAQA

الشراكات الاستراتيجية واستقطاب الاستثمارات من جميع أنحاء العالم. ومن خلال هذا التعاون الاستراتيجي الوثيق ستضيف شركة طاقة ومؤسسة أبوظبي للطاقة فصلاً جديداً من النجاح إلى قطاع الكهرباء والمياه المتطور في مجتمعاتنا».

ومع قدرة إنتاجية من الكهرباء تبلغ 23 جيجاواط، وهي تكفي لتزويد 3,5 ملايين منزل بالكهرباء، تدير «طاقة» عمليات منتشرة في 11 دولة، بما فيها الولايات المتحدة الأميركية والمملكة المتحدة وهولندا وكندا والعراق والمملكة العربية السعودية وسلطنة عُمان والهند والمغرب وغانا، إضافة إلى 80 ألف كيلو متر من شبكات نقل وتوزيع الكهرباء، وشبكة أنابيب مياه بطول 20 ألف كيلومتر، فضلاً عن إنتاج 320 مليار جالون مياه سنوياً. وفي دولة الإمارات العربية المتحدة تشغل الشركة 12 محطة لتوليد الطاقة وإنتاج المياه.

جدير بالذكر أن «طاقة» مملوكة لشركة «القابضة» (ADQ) الرائدة إقليمياً.

يقول سعادة محمد حسن السويدي، الذي يشغل أيضاً منصب الرئيس التنفيذي لشركة «القابضة» (ADQ): «تسعى شركة القابضة إلى تنويع وتعزيز قيمة محفظتها الاستثمارية والاستفادة منها لدفع النمو الاقتصادي في إمارة أبوظبي، وهو ما يتجلى بوضوح من خلال هذه الصفقة. فمن بين ١١ قطاعاً تهتم بها محفظتنا الاستثمارية، يبقى قطاع الطاقة أساسياً لاقتصاد الإمارة، ولا يزال واحداً من أكثر القطاعات الفعالة ذات الأهمية الاستراتيجية فيما يتعلق بتحقيق الإيرادات ومضاعفة القيمة».

وأضاف الظاهري: «ستعتمد الشركة بعد إتمام الصفقة على شبكتها الواسعة للاستفادة من الطلب المتزايد على الكهرباء والمياه إلى جانب ترسيخ دورها الرئيس في دعم تحول دولة الإمارات العربية المتحدة إلى الطاقة النظيفة تماشياً مع استراتيجية الإمارات للطاقة 2050».

ومع سعي الإمارات العربية المتحدة إلى توليد 75% من احتياجاتها للطاقة من مصادر طاقة نظيفة بحلول عام 2050، تهدف استراتيجية الإمارات للطاقة 2050 إلى تكريس مزيج من مصادر الطاقة المتجددة والطاقة النووية السليمة والطاقة النظيفة لتحقيق متطلبات الدولة الاقتصادية وأهدافها البيئية. وقد رفعت الدولة من محفظة مصادر الطاقة المتجددة لما يزيد على 400% خلال العقد الماضي، وتسعى إلى مضاعفة الرقم بحلول عام 2030.

على نحو متصل، اطلع سمو الشيخ خالد بن محمد بن زايد آل نهيان، عضو المجلس التنفيذي لإمارة أبوظبي رئيس مكتب أبوظبي التنفيذي

↑ خلال زيارته لمقر شركة «طاقة» في أبوظبي مؤخراً، ناقش سمو الشيخ خالد بن محمد بن زايد آل نهيان، عضو المجلس التنفيذي لإمارة أبوظبي رئيس مكتب أبوظبي التنفيذي، استراتيجية الشركة في رفع كفاءتها ضمن مختلف محفظة أعمالها.

«تمثل عملية الاندماج اليوم انطلاق مرحلة جديدة في مسيرة شركة طاقة، إذ نشهد اندماج محفظة أصول الشركة المتنوعة بشكل كامل وتوحيد كفاءات وخبرات الشركتين ضمن شركة أقوى».

جاسم حسين ثابت،
الرئيس التنفيذي لشركة «طاقة»

← سعادة محمد حسن السويدي، رئيس مجلس إدارة شركة «طاقة»، الرئيس التنفيذي لشركة «القابضة».

على استراتيجية «طاقة» المستقبلية خلال زيارته لمقر الشركة في أبوظبي مؤخراً.

وخلال زيارته، ناقش سموه أولويات «طاقة» الرئيسة الهادفة إلى رفع الكفاءة ضمن مختلف محفظة أعمالها وتعزيز تكريس والاستفادة من الحلول الرقمية، حيث ستستثمر الشركة وتوظف التقنيات الحديثة، إلى جانب البناء على طموحاتها بالمحافظة على التوازن بين امتلاك الأصول والمستثمرين والمشغلين والمطورين. إضافة إلى ذلك شهد سمو الشيخ خالد على إطلاق العلامة التجارية الجديدة لـ «طاقة».

في الوقت الذي تركز فيه دولة الإمارات العربية المتحدة بشكل كبير على النمو المستقبلي، أوضحت وكالة أنباء الإمارات (وام) أن «طاقة» تسعى بشكل انتقائي إلى اغتنام فرص النمو في الأسواق الدولية بما يتماشى مع استراتيجيتها وهوامش الخطر المنخفضة.

على نحو متصل، قامت موديز لخدمات المستثمرين برفع مستوى التصنيف لشركة أبوظبي الوطنية للطاقة «طاقة» بثلاث درجات إلى Aa3 التي تعد رابع أعلى تصنيف ضمن درجة الاستثمار في كل مقاييس التصنيف، وذلك عقب صفقة الدمج.

وأوضحت «موديز» التي منحت الشركة نظرة مستقبلية مستقرة، أن عملية الدمج عززت محفظة أصول «طاقة» بشكل كبير.

وتمضي «طاقة» في عمليات إنجاز ثلاثة مشروعات بارزة في دولة الإمارات العربية المتحدة، تشمل محطةً جديدة لتوليد الكهرباء تعمل بنظام توربينات الغاز بقدرة 2.4 جيجاواط في الفجيرة، ومحطة لتوليد الكهرباء عن طريق الطاقة الشمسية الكهروضوئية بقدرة 2 جيجاواط في أبوظبي، إضافة إلى محطة لإنتاج 200 مليون جالون من المياه يومياً في منطقة الطويلة بأبوظبي التي ستكون أكبر محطة لتحلية المياه بتقنية التناضح العكسي في العالم.

%400

معدل نمو محفظة الدولة من مصادر الطاقة المتجددة خلال العقد الماضي

سيستفيد مستثمرو «طاقة» من كيان موحد يتمتع بما يلي:

- نحو **200** مليار درهم إجمالي أصول الشركة
- أكثر من **42** مليار درهم حجم العائدات
- ما يزيد على **5** مليارات درهم صافي الدخل
- تدفقات نقدية مضمونة يمكن التنبؤ بها
- أرباح مستدامة للمساهمين
- حضور عالمي
- إمكانية اغتنام فرص النمو محلياً وعالمياً

تقدم خدماتها لأكثر من **مليون** عميل في الإمارات العربية المتحدة

- **320** مليار جالون من المياه سنوياً
- ما يقارب **23** جيجاواط القدرة الإنتاجية من الكهرباء
- أكثر من **70** مليار جالون سنوي قيد التطوير
- أكثر من **4,4** جيجاواط قيد التطوير
- نحو **20 ألف** كيلومتر طول شبكة المياه وهو ما يعادل إجمالي المسافة بين أبوظبي ونيويورك ذهاباً وإياباً
- نحو **80** ألف كيلومتر طول شبكة الكهرباء وهو ما يكفي للالتفاف حول الأرض مرتين

محطة تجارية عالمية

مجتمع التصدير في الإمارات العربية المتحدة يشهد مرحلة من النضج والجاهزية لمساعدة الشركات في تحقيق أكبر فائدة من فرص التصدير.

أعلن مكتب أبوظبي للصادرات (ADEX) في شهر مارس عام 2020، عن تخصيص 550 مليون درهم (150 مليون دولار أميركي) لدعم مسيرة التوسع الاستراتيجي لشركات التصدير الوطنية والإسهام في استمرارية تنويع اقتصاد الدولة.

وأفاد محمد سيف السويدي، مدير عام صندوق أبوظبي للتنمية رئيس اللجنة التنفيذية لمكتب أبوظبي للصادرات، في تصريح له، بأن فرصة التصدير أمام الشركات الإماراتية حقيقية، وأضاف: «نحثهم على معرفة فرص التصدير المتنوعة والمتاحة أمامهم، واغتنام هذه الفرص لتنمية وتطوير مستقبل أعمالهم». مؤكداً أن قطاع التصدير في دولة الإمارات العربية المتحدة متحد وجاهز بقوة لقيادة المرحلة المقبلة على المدى القصير وخلال السنوات الخمسين المقبلة.

وأكد مدير عام صندوق أبوظبي للتنمية أن الشركات الإماراتية تمتلك قدرة حقيقية لتحقيق المزيد من النجاح في قطاع التصدير عالمياً، والآن نرى أن هذه فرصة مهمة لتعزيز الجهود التي تبذلها الشركات لتعافي أعمالها والتطلع إلى ما بعد أزمة «كوفيد - 19» لتحقيق النمو المستدام على المدى البعيد، وأن تكون على ثقة تامة بوجود الدعم الكامل من قبل المؤسسات الوطنية المعنية على وجه الخصوص لتنمية صادراتها.

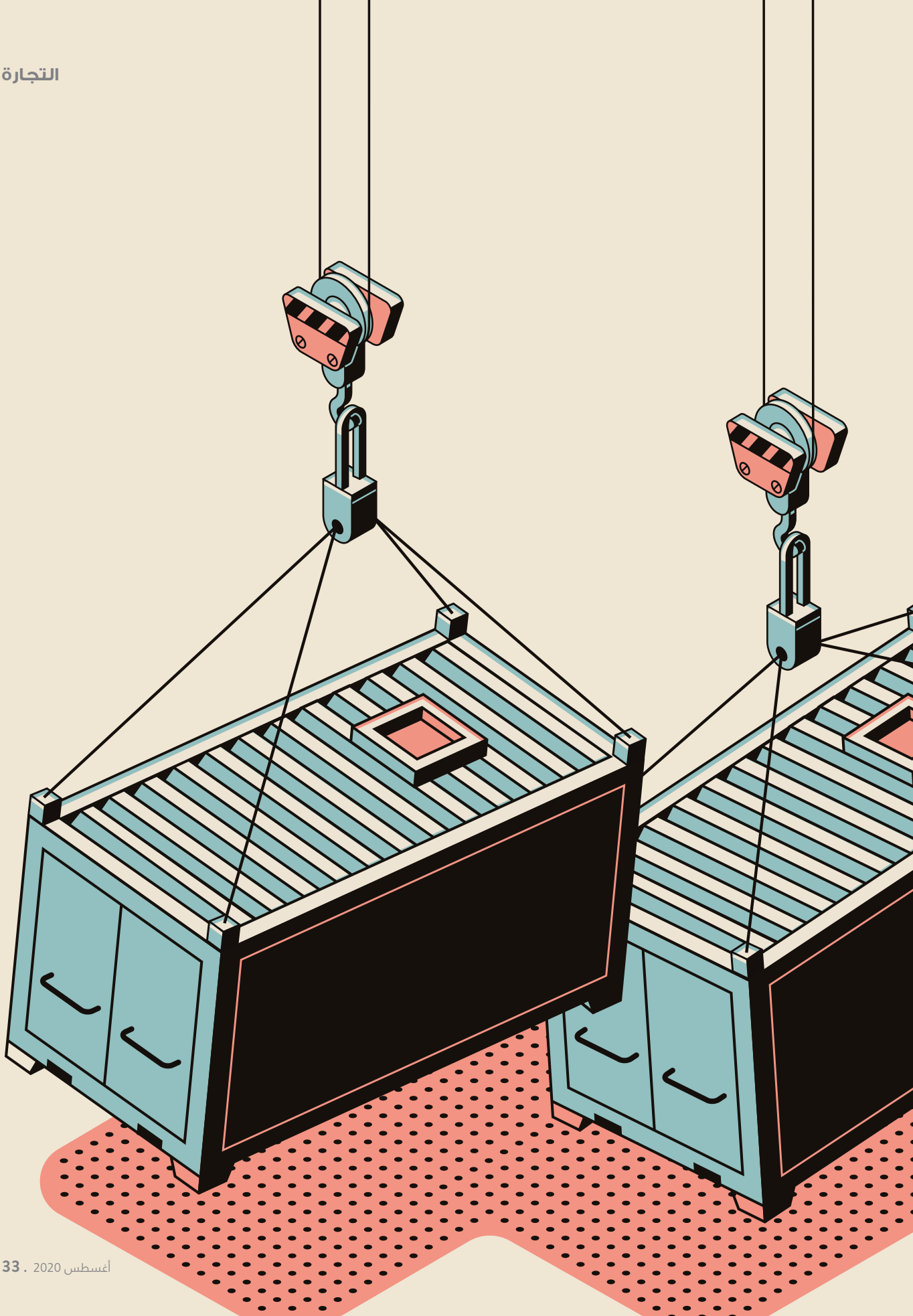

في هذا السياق، شرع مكتب أبوظبي للصادرات (ADEX)، في شهر مايو من العام الحالي، بحملة وطنية بالتعاون مع دائرة التنمية الاقتصادية ومختلف الغرف التجارية والصناعية بالدولة، لمساعدة رواد الأعمال في الاستفادة من منتجاتها المالية وخدماتها لتحفيز أعمال التصدير العالمية.

جاء تأسيس مكتب أبوظبي للصادرات عام 2019 من قبل صندوق أبوظبي للتنمية بهدف تعزيز الاقتصاد الوطني وقدرته التنافسية من خلال دعم الأعمال في القطاعات غير النفطية وتوفير الحلول التمويلية والقروض المباشرة والضمانات للمستورد الخارجي من المؤسسات والشركات الأجنبية من القطاعين العام والخاص، الراغبة في استيراد السلع والخدمات الإماراتية.

وتكمن مهمة المكتب في تسهيل عمليات التصدير من خلال توفير الائتمانات للمشترين في الخارج وصرف قيمتها للشركات الإماراتية بالنيابة عنهم. ويوفر أيضاً حلولاً تمويلية على شكل قروض متناقصة أو تسهيلات ائتمانية دوارة وتسهيلات ائتمانية قصيرة ومتوسطة وطويلة الأجل بأسعار فائدة تنافسية.

وقد دعت الحملة التوعوية الوطنية الشركات أعضاء الغرف التجارية والصناعية للمشاركة والتفاعل معها وتبني منتديات تثقيفية وجلسات عبر الإنترنت.

على نحو متصل، يعمل مكتب أبوظبي للصادرات بالتعاون مع الشركاء الاستراتيجيين، مثل الاتحاد لائتمان الصادرات (ECI) وسوق أبوظبي العالمي (ADGM) وغرف التجارة والصناعة المختلفة في الدولة.

↓ مرونة سلسلة التوريد ضرورية لاستدامة أي عمل في الأوقات الحرجة، وهذا يعد إحدى أبرز نتائج الورقة البحثية التي أصدرتها موانئ أبوظبي بالاستعانة بخبراء إدارة سلاسل التوريد على مستوى العالم.

↗ طورت دولة الإمارات العربية المتحدة قطاع تصدير وطنياً راسخاً وقوياً.

↑ محمد سيف السويدي، مدير عام صندوق أبوظبي للتنمية رئيس اللجنة التنفيذية لمكتب أبوظبي للصادرات.

→ تعد سفن الحاويات التي تشغلها «جايد» من أكبر سفن الحاويات على مستوى العالم.

ومن جهتها، ستتيح شركة الاتحاد لائتمان الصادرات للمصدرين الإماراتيين الوصول إلى قاعدة بياناتها الواسعة التي تضم أكثر من 300 مليون شركة حول العالم، وذلك بموجب مذكرة تفاهم تم توقيعها مع مكتب أبوظبي للصادرات في شهر مايو من العام الحالي.

يقول محمد سيف السويدي: «تتمتع الشركات الإماراتية اليوم بإمكانات هائلة وغير مسبوقة للوصول إلى شبكة قوية من الشركاء الموثوقين لدعم صادراتهم وتمكينهم للوصول نحو الأسواق العالمية والاستفادة من مجموعة واسعة من الخدمات المالية والائتمانية المبتكرة، وتزويدهم بقاعدة بيانات ضخمة تمكنهم من التوسع بسرعة وفعالية للوصول إلى شبكات المشترين والمستوردين في جميع أنحاء العالم».

وأضاف السويدي: «منذ إطلاق مكتب أبوظبي للصادرات مبادراته الرائدة لعقد مجموعة من الشراكات الاستراتيجية قبل بضعة أشهر فقط، عقدنا اجتماعات مع قادة ورواد الأعمال من القطاعين العام والخاص في جميع أنحاء الدولة، حيث استطعنا تكوين رؤى مهمة حول التحديات والمخاوف المسبقة التي تمنع بعض الشركات المصدرة من النمو الكامل على المستوى العالمي. لذلك قامت الإمارات العربية المتحدة بخلق نظام قوي ومستدام لتنمية قطاع التصدير المحلي للتخفيف من هذه المخاطر، والذي يقوم على التمويل المباشر لمعاملات التصدير وإتاحة خيارات واسعة لتأمين الصادرات. إضافة إلى الوصول إلى شبكة واسعة من بيانات الأسواق العالمية وقواعد بيانات المستوردين المحتملين لتنمية تجارتهم».

ووفقاً لمدير عام صندوق أبوظبي للتنمية رئيس اللجنة التنفيذية لمكتب أبوظبي للصادرات، أظهرت دراسة في المملكة المتحدة أن الشركات التي تبدأ في التصدير تشهد زيادة في الإنتاجية بنسبة 34% في السنة الأولى، وبشكل عام تكون أكثر إنتاجية بنسبة 59% في المتوسط من الشركات غير المصدرة التي تكتفي بالسوق المحلي لتوزيع منتجاتها. وبالمثل، أظهرت دراسة أميركية أن الشركات الصغيرة والمتوسطة التي تنتقل إلى التصدير تشهد زيادة متوسطة في الإيرادات بأكثر من 26% في السنوات الثلاث الأولى وأكثر من 42% في غضون خمس سنوات.

وأضاف: «لقد تمكنا، من خلال شراكتنا الاستراتيجية مع الاتحاد لائتمان الصادرات، من توحيد جهودنا والجمع بين المنتجات والخدمات المالية والتأمينية المميزة التي يقدمها كل من مكتب أبوظبي للصادرات (ADEX) والاتحاد لائتمان الصادرات (ECI) لتزويد الشركات الإماراتية بمجموعة متكاملة من التسهيلات الائتمانية التي تشمل تمويل الصادرات، والضمانات وحماية ائتمان الصادرات لزيادة قدرتها التنافسية في الأسواق العالمية إلى أقصى حد. ونحرص دوماً على استكشاف وتطوير المزيد من الحلول المالية المشتركة الجديدة، بغرض تحفيز نمو الصادرات ومواجهة تحديات توفير السيولة لسلسلة التوريد».

إلى ذلك، تعد مرونة سلسلة الموارد ضرورية لاستدامة أي عمل، حيث تحدد قدرتها على استمرار العمليات حتى في الأوقات الحرجة. وقد كانت هذه إحدى أبرز نتائج ورقة بحثية أصدرتها موانئ أبوظبي مستعينة بخبراء إدارة سلاسل التوريد على مستوى العالم.

وجاء طرح الورقة البحثية التي حملت عنوان «سبل ضمان مرونة سلاسل التوريد وتكيّفها مع المتغيرات في عام 2020 وما بعده»، خلال ندوة رقمية قامت بتنظيمها موانئ أبوظبي ناقشت فيها «قطاع التجارة والخدمات اللوجستية في مرحلة كوفيد - 19». وشارك في الندوة عدد كبير من أعضاء الإدارات والمسؤولين من قطاعات عدة حول العالم، شملت البنوك، والأغذية، والخدمات اللوجستية.

يقول روبرت ساتون، رئيس مجموعة الخدمات اللوجستية - موانئ أبوظبي: «إن الورقة البحثية التي طرحناها تمثل رؤى مجموعة من صفوة الخبراء العالميين في مجال إدارة السلاسل اللوجستية. وتسعى موانئ أبوظبي إلى توفير منظومة عمل لوجستية متكاملة وكفؤة تلبي متطلبات متعامليها وتضفي قيمة تنافسية تمكنهم من تنمية أعمالهم، خاصة في أوقات الأزمات. لذلك من الضروري أن نأخذ الوقت على الدوام للاستماع بشكل جيد ودراسة كيفية تمكين ووضع أنفسنا على طريق النمو الحيوي والمستمر لقطاع التجارة العالمي.

خدمات شركة جايد:

المصدر: موانئ أبوظبي

شبكة التغطية - البحر المتوسط / الشرق الأوسط / آسيا

أهم الخدمات:

- عمليات شحن سريعة من إسبانيا إلى مرافئ أبوظبي ومن موانئ أبوظبي إلى الصين وكوريا
- أوقات شحن ممتازة من مرافئ أبوظبي إلى سنغافورة
- شحن بحري مباشر من أوروبا ومنطقة البحر الأسود عبر ميناء شرق بور سعيد
- سفن مخصصة بقدرة شحن تصل إلى 19 ألف حاوية نمطية

«لا يخلو المشهد العام لقطاع الخدمات اللوجستية وسلاسل التوريد من المخاطر والتحديات في جميع الظروف. لذلك، يتوجب على الشركات العمل على إكساب أنظمتها التشغيلية المرونة الكافية لتعزز سرعة الاستجابة للأزمات الطارئة والتحديات غير المتوقعة».

كاثي مورو روبيرسون،
مؤسس ورئيس تحليل البيانات
- شركة لوجيستيكس ترندز أند إنسايتس -
الولايات المتحدة الأميركية

وأضاف ساتون: «تؤكد لنا نتائج هذا البحث، أنه يمكن للشركات تخفيف أثر تداعيات الأزمة من خلال إجراء تقييم استباقي دقيق للمخاطر التي قد تواجه سلاسل التوريد، والعمل على رفع مستوى جاهزية العمليات التشغيلية لاستيعاب تلك التداعيات والاستجابة السريعة لمتغيرات السوق. وقد أظهرت أن القدرة على التأقلم خلال ساعات بدلاً من أيام أو أسابيع، مهمة جداً لنجاح أي شركة متخصصة في سلسلة التوريد خصوصاً خلال الظروف الراهنة. وما من عنصر آخر يمكنه أن يقدم الأثر العملي ذاته، لأنه لا يوجد عامل آخر أكثر ضرورة لمرونة سلسلة التوريد وتحقيق العوائد. وتمكن التكنولوجيا عمليات الرقمنة التي توفر السرعة والدقة والتنبؤ والشفافية اللازمة لإدارة تعقيدات سلسلة التوريد التي نشهدها اليوم».

كما سلط التقرير الضوء على أهمية البيانات، ودعا إلى توفيرها لشريحة واسعة من مديري الشركات. وجاء فيه: «قال الخبراء إنه يجب الانتباه للمساهمة الحيوية للبيانات والمعلومات، فمن الضروري توافرها ومشاركتها مع صنّاع القرار في قطاع سلسلة التوريد، وإلا فسيكون هناك العديد من عمليات اتخاذ القرارات غير الكفؤة على الرغم من حجم جودة البيانات التي تكون الشركة قد جمعتها».

ودعا التقرير أيضاً، الشركات إلى توفير وجهة نظر شمولية وغير مقيدة حول الأوضاع للمستشارين الخارجيين لتحقيق أفضل النتائج. وذكر أن أفضل قيمة للشركات يمكن تحقيقها عند السماح للمستشارين بحل المشاكل المتأصلة وتوفير الحرية لهم للبحث واستكشاف هذه المشكلات.

تقول كاثي مورو روبيرسون، مؤسس ورئيس تحليل البيانات - شركة لوجيستيكس ترندز أند إنسايتس - الولايات المتحدة الأميركية: «إن المشهد العام لقطاع الخدمات اللوجستية وسلاسل التوريد لا يخلو من المخاطر والتحديات في جميع الظروف. لذلك، يتوجب على الشركات العمل على إكساب أنظمتها التشغيلية المرونة الكافية لتعزز سرعة الاستجابة للأزمات الطارئة والتحديات غير المتوقعة، من خلال عقد الشراكات التقنية المثلى وتطوير قدراتها التقنية لتقليص أثر المخاطر والأزمات على أعمالها، وتقديم أعلى مستويات الأداء».

على نحو متصل، شهد قطاع التجارة في العاصمة الإماراتية أبوظبي دفعة جديدة بعد ضم مرافئ أبوظبي، مدير ومُشغّل محطة حاويات ميناء خليفة، خدمة خط رئيس جديد إلى شبكتها المتنامية.

وتوفر «جايد» لعملاء مرافئ أبوظبي تغطية مباشرة إضافية ومواقيت نقل قياسية من البحر المتوسط والبحر الأحمر إلى أبوظبي ومن أبوظبي إلى جنوب شرق آسيا وشمال آسيا.

وتعد سفن الحاويات التي تشغلها من أكبر السفن على مستوى العالم والأكبر على الإطلاق في أسطول سفن شركة البحر المتوسط للشحن البحري(إم إس سي)، فيما استضافت مرافئ أبوظبي مؤخراً سفينتي الحاويات الأكبر للمرة الأولى على مستوى الخليج العربي، وهما السفينة MSC Sixin بسعة تبلغ 23656 حاوية نمطية، وسفينة MSC Gülsün بسعة تبلغ 23756 حاوية نمطية.

يقول أحمد المطوع، الرئيس التنفيذي لمرافئ أبوظبي إن علاقتنا بشركاء تحالف شركة البحر المتوسط للشحن البحري «إم إس سي» و«ميرسك لاين» تمكننا من الوصول إلى الأسواق العالمية بشكل منقطع النظير، ما ينعكس على مصلحة عملائنا.

وأضاف المطوع: «تشكل خدمة جايد دلالة واضحة على الأهمية التي يوليها شركاء تحالف شركة البحر المتوسط للشحن البحري وميرسك لاين لتزويد أسواق الإمارات بوجه عام وأبوظبي بوجه خاص، بأفضل مستويات الخدمة والوصول من ميناء خليفة وإليه».

↓ يتوجب السماح للمستشارين الخارجيين وإعطاؤهم الحرية لبحث واستكشاف المشكلات في الشركات وإيجاد حلول لها.

توجيه الابتكار في الشركات الناشئة

صندوق خليفة لتطوير المشاريع يسهم في تسريع النمو الاقتصادي للإمارات العربية المتحدة، الأمر الذي انعكس في التقرير السنوي الأخير للصندوق.

يلعب صندوق خليفة لتطوير المشاريع دوراً محورياً في دعم النظام الاقتصادي لريادة الأعمال في دولة الإمارات العربية المتحدة، وقد تجسد ذلك في القروض التي وفرها الصندوق للشركات الناشئة والصغيرة والمتوسطة العام الماضي.

وأفاد معالي محمد علي الشرفاء الحمادي، رئيس دائرة التنمية الاقتصادية - أبوظبي رئيس مجلس إدارة صندوق خليفة لتطوير المشاريع، في موعد الإعلان عن التقرير السنوي لصندوق خليفة، بأن 79 قرضاً أسهمت في تحقيق العديد من الإنجازات عام 2019.

وأضاف معاليه: «يأتي هذا النجاح بفضل دعم وتوجيهات ومتابعة قيادة حكومة إمارة أبوظبي الرشيدة، حيث أسهم في مسيرة بناء منظومة متكاملة لريادة الأعمال. والأهم من ذلك، تمكين رواد الأعمال للعب دور فعال ومحوري في مسيرة التنويع الاقتصادي وبناء اقتصاد مستدام قائم على المعرفة».

يعد صندوق خليفة لتطوير المشاريع الذي تأسس في عام 2007، هيئة حكومية غير ربحية مستقلة مالياً وإدارياً تتبع حكومة أبوظبي تنفيذاً لرؤية صاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان، رئيس الدولة، حفظه الله الرامية للإسهام في تعزيز وتطوير قطاع الأعمال ودعم الشركات الصغيرة والمتوسطة في دولة الإمارات العربية المتحدة بشكل عام، وإمارة أبوظبي بشكل خاص.

وإلى جانب منح القروض، يوفر الصندوق خدمات استشارة وإرشاد. وقد كشفت إدارة الصندوق لوكالة أنباء الإمارات (وام)، أن إجمالي القروض الممنوحة منذ تأسيس الصندوق وصل إلى 1,32 مليار درهم، وذلك بعد تفعيل 79 قرضاً جديداً بقيمة 50,3 مليون درهم في عام 2019، في حين وصل إجمالي المشروعات التي تم تفعيلها إلى 1170 مشروعاً.

ومن خلال تحليل مالي دقيق أجراه الصندوق على عيّنة من 165 مشروعاً استفادت من قروضه، وممن قاموا بمشاركة بياناتهم المالية معه، تبيّن أنه مقابل كل درهم تم إقراضه لهذه الشركات، استفاد الاقتصاد الوطني بما يصل إلى 2,85 درهم. وذكرت «وام» أن متوسط الإيرادات للشركات الممولة المذكورة في التحليل قد وصل إلى ما يقارب 3 ملايين درهم، بمتوسط ربح 222 ألف درهم تقريباً لكل شركة.

علاوة على ذلك، أسهم صندوق خليفة في توفير 15 ألف فرصة عمل في القطاع الخاص منذ تأسيسه، 1800 منها للمواطنين.

وأظهر التقرير السنوي أن صندوق خليفة انطلاقاً من رؤية الإمارات العربية المتحدة ببناء اقتصاد تنافسي متنوع قائم على المعرفة والابتكار بقيادة كفاءات وطنية، عمد إلى تنظيم 78 ورشة تعريفية بريادة الأعمال في عام 2019، واستقبل نحو 1530 طلباً جديداً في العام نفسه.

على نحو متصل، ازدهرت عمليات مؤسسة «صوغة»، وهي مؤسسة مجتمعية غير ربحية مملوكة من قِبَل صندوق خليفة لتطوير المشاريع تهدف إلى تمكين المرأة في مجال الحرف التراثية. وقد نظمت المؤسسة في العام الماضي أيضاً 31 جلسة تدريبية لـ 222 حرفية إماراتية.

وتقول موزة الناصري، الرئيس التنفيذي بالإنابة لصندوق خليفة لتطوير المشاريع: «بتوجيهات القيادة الرشيدة وبالتعاون مع شركائنا الاستراتيجيين، تمكنا في صندوق خليفة من تحقيق نتائج متفوقة في عام 2019».

وفي معرض تعليقها على النتائج الإيجابية التي حققها الصندوق العام الماضي، أشارت الناصري، إلى أنهم في الصندوق يسعون للبناء على هذا النجاح ومواصلة النمو في 2020 لتوفير بيئة عمل مزدهرة لرواد الأعمال في الإمارات العربية المتحدة. كما أن الصندوق يتطلع قُدماً لاستكشاف الفرص الجديدة التي من شأنها الإسهام بفاعلية في التطوير الشامل لقطاع الشركات الصغيرة والمتوسطة، وذلك تماشياً مع حكومة إمارة أبوظبي والأجندة الوطنية للدولة.

وأضافت الناصري: «إن ضمان توفير الموارد الضرورية لتمكين رواد الأعمال والشركات الصغيرة والمتوسطة من النمو والازدهار هو أولوية قصوى لصندوق خليفة، لذلك يقدّم الصندوق الدعم بدءاً من تطوير فكرة المشروع وصولاً إلى النمو والتوسع، من خلال المشورة المستمرة والتمويل وبناء القدرات والاستشارات».

إلى ذلك، وقّع صندوق خليفة لتطوير المشاريع مطلع العام الحالي، مذكرة شراكة مع شركة فيسبوك الأمريكية بهدف توفير التدريب والدعم لرواد الأعمال من النساء في الإمارات العربية المتحدة، من خلال مبادرة فيسبوك العالمية «SheMeansBusiness» الرامية إلى جمع رائدات الأعمال تحت مظلة واحدة لمشاركة الأفكار والخبرات.

«أسهم الدعم الحكومي في مسيرة بناء منظومة متكاملة لريادة الأعمال. والأهم من ذلك، تمكين رواد الأعمال للعب دور فعال ومحوري في مسيرة التنويع الاقتصادي وبناء اقتصاد مستدام قائم على المعرفة».

معالي محمد علي الشرفاء الحمادي،
رئيس دائرة التنمية الاقتصادية - أبوظبي
رئيس مجلس إدارة صندوق خليفة لتطوير المشاريع

كان من المتوقع أن تستمر دورات التدريب طوال العام، لكن بالنظر إلى الظروف الراهنة التي فرضتها جائحة كورونا تم إعادة إطلاق البرنامج «She Means Business» في شهر يونيو الماضي فقط، لتدريب 1300 سيدة من رائدات الأعمال الإماراتيات عبر سلسلة من الدورات الافتراضية التي تتم عن بُعد.

وشهدت إعادة إطلاق البرنامج إجراء مراجعة وتحديث لمحتوى البرنامج وطريقة طرحه وإضافة أقسام أخرى تتعلق بالأزمة الحالية وكيفية مساعدة الشركات في التغلب على التحديات المتعلقة بها. ففي الوقت الراهن، يقدم المنهج مسارين مختلفين، أحدهما مخصص للأفراد الذين من المقرر أن يشرعوا في رحلة ريادة الأعمال «مسار المبتدئين»، والثاني لمالكي الشركات الصغيرة والمتوسطة الحاليين «المسار المتقدم».

ويشكل البرنامج فرصة مهمة لرائدات الأعمال لتعزيز مهاراتهن واكتساب المعلومات الضرورية لتسويق أعمالهن، والتواصل مع نظيراتهن في مناطق مختلفة حول العالم.

في هذا السياق، تقول موزة الناصري: «نسعى للاستفادة من البرامج العالمية مثل She Means Business لتعزيز هذا القطاع محلياً وتمكين المزيد من السيدات من تطوير مهاراتهن في ريادة الأعمال. إضافة إلى زيادة الاستثمارات في تطوير بيئة ريادة الأعمال في الدولة».

455

عدد رائدات الأعمال اللواتي استفدن من قروض «صندوق خليفة»

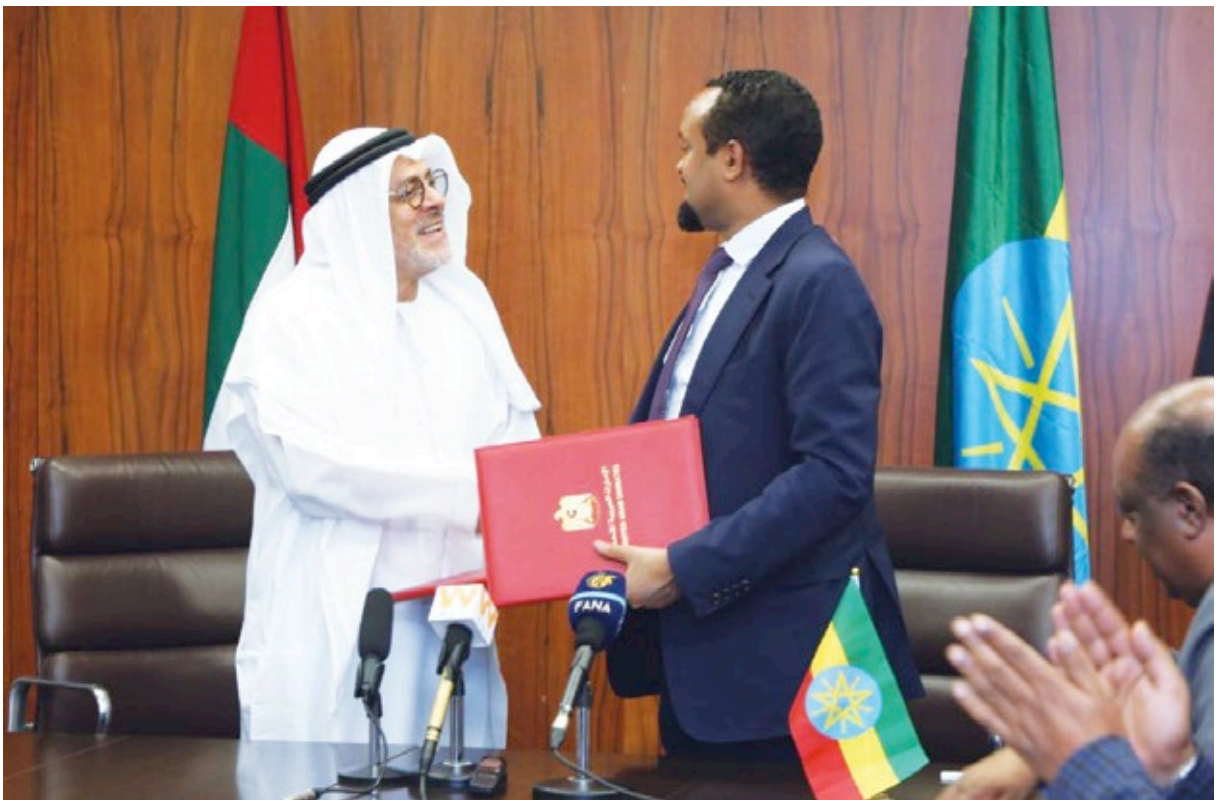

وأضافت الناصري: «سيسهم البرنامج في تحسين مهارات رائـدات الأعمال في توظيف وسائل التواصل الاجتماعي لتحقيق نتائج فعالة وسريعة لمشروعاتهن التجارية، الأمر الذي سيؤثر بدوره على قطاعي التكنولوجيا والابتكار».

ووفقاً لمؤشر ريادة الأعمال العالمي، فإن نحو 80% من السيدات في الإمارات العربية المتحدة يعتقدن أن ريادة الأعمال مسيرة مهنية إيجابية. ووفقاً لأحدث الإحصاءات فإن صندوق خليفة منذ تأسيسه عمل مع 455 سيدة من رائـدات الأعمال واستثمر نحو 316,4 مليون درهـم في الشركات الناشئة والصغيرة والمتوسطة التي أسستها أو تقودها نساء.

→ صندوق خليفة لتطوير المشاريع وشركة ستارت إيه دي خلال الإعلان عن المشروع الفائز ببرنامج ابتكاري في شهر مارس من العام الحالي.

↑ خلال توقيع صندوق خليفة لتطوير المشاريع اتفاقية لدعم وتمويل المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في جمهورية إثيوبيا الفيدرالية الديمقراطية بقيمة 368 مليون درهم.

إضـافـة إلـى دعـم الشركات الناشئة والصغيرة والمتوسطة في دولة الإمـارات العربية المتحدة، استمر «صندوق خليفة» عام 2019 في تمكين قطاع الشركات الصغيرة والمتوسطة ودعم المشروعات وتطوير شركات استراتيجية في 22 دولة صديقة.

وقد وقّع صندوق خليفة لتطوير المشاريع في شهر فبراير مذكرة تفاهم مع وزارة الاقتصاد والمالية في مابوتو عاصمة موزمبيق لدعم وتمويل المشروعات الريادية والابتكار في الجمهورية بقيمة 92 مليون درهم.

بموجب هذه الاتفاقية سيتم منح تمويل مالي لنحو 4800 مشروع متوقعة، حيث ستسهم هذه المشروعات بتوفير ما يصل إلى 11 ألف فرصة عمل جديدة خلال فترة تنفيذ الاتفاقية التي تمتد إلى خمس سنوات. كما أن 40% من المشروعات المستهدفة ستكون من نصيب النساء.

وفي الشهر نفسه، وقّع «صندوق خليفة» اتفاقية مع وزارة المالية الإثيوبية، لدعم وتمويل المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في جمهورية إثيوبيا الفيدرالية الديمقراطية بقيمة 368 مليون درهم.

في هذا الشأن، أفاد سعادة حسين جاسم النويس، الذي كان يشغل رئيس مجلس إدارة صندوق خليفة لتطوير المشاريع حينها، بأن هذا القرض سيسهم في تمويل نحو 37 ألف مشروع على مدار السنوات الأربع المقبلة، وتوفير أكثر من 200 ألف فرصة عمل للشباب.

وكشف سعادته أن القرض يستهدف توجيه التمويل للمرأة، على أن تصل نسبة المشروعات الموجّهة للنساء إلى ما يقارب 30% من إجمالي عدد المشروعات الممولة

↓ وقّع صندوق خليفة لتطوير المشاريع في شهر فبراير 2020 مذكرة تفاهم لدعم وتمويل المشروعات الريادية والابتكار في جمهورية موزمبيق بقيمة 92 مليون درهم.

«يتطلع صندوق خليفة لتطوير المشاريع قُدماً لاستكشاف الفرص الجديدة التي من شأنها الإسهام بفعالية في التطوير الشامل لقطاع الشركات الصغيرة والمتوسطة، وذلك تماشياً مع حكومة إمارة أبوظبي والأجندة الوطنية للدولة».

موزة الناصري،
الرئيس التنفيذي بالإنابة لصندوق خليفة لتطوير المشاريع

عبر هذه الاتفاقية، وأن يتم توجيه بقية التمويل بشكل متنوع بين الرجال والنساء.

وأضاف: «نهدف من خلال الاتفاقية إلى تعزيز الابتكار ودعم ريادة الأعمال وتمكين المرأة، ودعم وتطوير قطاع المشروعات الريادية، وتوفير فرص عمل للشباب وبناء قدرات رواد الأعمال والمؤسسات المحلية. كما أن آليات الاستهداف المحددة التي سيتم اتباعها في تنفيذ هذه الاتفاقية سيكون لها أثر كبير في تحقيق المردود التنموي المنشود والوصول إلى الفئات الأكثر احتياجاً. ومن خلال هذه الاتفاقية نأمل مساعدة الاقتصاد الإثيوبي لتحقيق النمو المستدام والاستفادة من قدرات مجتمعه».

وأكد معالي أحمد شيدي، وزير المالية والتعاون الاقتصادي في إثيوبيا، أن الاتفاقية تشكل خطوة مهمة نحو تعزيز جهود الحكومة الإثيوبية لدعم الاقتصاد المحلي، وأضاف: «إن هذا التمويل النوعي سيسهم في توفير فرص عمل لكثير من أصحاب المهارات والتخصصات المختلفة، وبالتالي الحد من البطالة والفقر في مختلف مدن ومناطق جمهورية إثيوبيا».

وبالعودة إلى الإمارات العربية المتحدة، تعاون صندوق خليفة لتطوير المشاريع مع «ستارت إيه دي»، مسرّعة الأعمال في جامعة نيويورك أبوظبي، لتطوير برنامج «ابتكاري» الهادف إلى دعم المواطنين الإماراتيين في تسريع نمو مشروعاتهم على مدى خمسة أشهر. ويدرّب «ابتكاري» المشاركين على توسيع نطاق أعمالهم، وأساليب الحصول على دعم الشركات المحلية لإطلاق مشروعات تجريبية، فضلاً عن إجراء الاستعدادات اللازمة لدخول المرحلة الاستثمارية.

على نحو متصل، فاز تطبيق «عربي»، البرنامج التعليمي الهادف إلى تعليم اللغة العربية للأطفال الذين تراوح أعمارهم بين 3 و12 سنة ويتميز بالمرح والتفاعلية والشمول، بجائزة النسخة الخامسة من برنامج ابتكاري.

ومن المرشحين الآخرين كان «SPL.Co» المنصة المتخصصة في حلول إدارة فن العمارة، وبرنامج «Plexo Gaming» الهادف إلى تكوين مجتمع من عشاق الألعاب الإلكترونية وبلوغ العالمية، و«SCar» الشركة الناشئة التي تركز على الاستدامة من خلال توفير خيارات تنقّل صديقة للبيئة ضمن المجمعات، و«Blanco» الذي يقدم حلولاً للعناية بالفم مبتكرة.

ومنذ تأسيسه قبل عامين، قام برنامج ابتكاري بتأهيل 20 شركة ناشئة في دولة الإمارات العربية المتحدة، حيث استطاعت 10 منها الحصول على الدعم والتمويل من «صندوق خليفة»، في حين تم عرض فكرة 3 شركات ناشئة خلال مهرجان جامعة نيويورك العالمي لريادة الأعمال في نيويورك.

يقول راميش جاجاناثان، نائب عميد جامعة نيويورك أبوظبي لشؤون ريادة الأعمال والابتكار، والمدير العام لمنصة «ستارت إيه دي»: «إن الدول الداعمة لثقافة الابتكار

← موزة عبيد الناصري الرئيس التنفيذي بالإنابة لصندوق خليفة لتطوير المشاريع، وديريا ماتراش المدير الإقليمي لمنطقة الشرق الأوسط وأفريقيا وتركيا لدى فيسبوك، خلال توقيع اتفاقية مبادرة SheMeansBusiness مطلع العام الحالي.

وريادة الأعمال تمتاز بمعدلات نمو سريعة على صعيد توفير فرص الأعمال والتقدّم التكنولوجي وبناء الثروات».

وأضاف جاجاناثان: «سيسهم إطلاق شركات ناشئة في المجال التكنولوجي من قِبَل الإماراتيين في تسريع نمو الاقتصاد مع تحويله إلى منظومة قائمة على ريادة الأعمال، ما يعمل على ترسيخ مكانة الدولة على الساحة الاقتصادية العالمية مستقبلاً».

إحصاءات صندوق خليفة لتطوير المشاريع

المصدر: وكالة أنباء الإمارات (وام)

50,3 مليون درهم
قيمة إجمالي القروض الممنوحة عام 2019

1,32 مليار درهم
قيمة القروض الممنوحة منذ تأسيسه عام 2007

1,170
مشروعاً تم تدشينها منذ تأسيسه

78
ورشة تعريفية بريادة الأعمال عام 2019

978
ورشة عمل تعريفية منذ عام 2007

1,530
طلب تمويل عام 2019

30 ألف
طلب تمويل منذ عام 2007

15 ألف
فرصة عمل في القطاع الخاص منذ تأسيس الصندوق

الإمارات وأستراليا.. مرحلة جديدة من العلاقات

الترويج للاستثمار في كل من البلدين أولوية مهمة، حيث تواصل كل من الإمارات العربية المتحدة وأستراليا تعزيز علاقاتهما المشتركة.

تربط

دولة الإمارات العربية المتحدة وأستراليا علاقات راسخة قائمة على تاريخ طويل، وهي مبنية على العديد من المصالح المشتركة.

وقد أشادت سعادة هايدي فينامور، سفيرة أستراليا لدى الدولة، بالعلاقات المشتركة التي تربط البلدين الصديقين، وذلك خلال فعاليات «الاحتفال بأستراليا» التي أقيمت في مقر السفارة الأسترالية بدولة الإمارات العربية المتحدة مطلع العام الحالي، والتي استضافت معالي الدكتور ثاني بن أحمد الزيودي، وزير التغير المناخي والبيئة، ولفيفاً من المسؤولين والشخصيات العسكرية ورجال الأعمال من مختلف الدول. وأضافت سعادتها في رسالة وجهتها إلى الحكومة الإماراتية: «إن الروابط بين الإمارات العربية المتحدة وأستراليا دخلت مرحلة جديدة، حيث تشهد مجالات الاستثمار والدفاع والأمن والطيران والتعليم ازدهاراً يوماً بعد يوم».

على نحو متصل، كشفت أحدث الإحصائيات الصادرة عن إدارة السياسات التجارية والمنظمات الدولية في وزارة الاقتصاد الإماراتية، عن ارتفاع حجم التبادل التجاري بين البلدين. فقد ذكرت وكالة أنباء الإمارات (وام) في شهر يونيو المنصرم، أن قيمة التبادل التجاري غير النفطي بين دولة الإمارات العربية المتحدة وأستراليا وصلت إلى 14,5 مليار درهم في عام 2019 بنمو نسبته 17.4%، مقارنة بعام 2018.

وأظهر التقرير أن المواد المعدنية الأولية من الألمنيوم، إلى جانب اللحوم الطازجة والمبردة، تصدرت قائمة أكثر السلع في قائمة الواردات الإماراتية من أستراليا، مؤكداً أن

علاقات التبادل التجاري بين البلدين شهدت تطوراً كبيراً خلال السنوات من 2014 حتى 2019.

إلى ذلك، يعد اقتصاد أستراليا من الأسواق المتطورة في العالم، حيث وصل إجمالي الناتج المحلي إلى ما يقرب من 1,450 مليار دولار أميركي في عام 2019. كما تصدرت أستراليا قائمة الدول التي تتميز بأكبر متوسط ثراء لكل شخص بالغ. علاوة على ذلك، يسيطر القطاع الخدمي على الاقتصاد الأسترالي، وقد حازت ثامن أعلى قيمة إجمالية تقديرية للموارد الطبيعية. وبالإشارة إلى أهم الصناعات النشطة فيها، فهي صناعة التعدين.

من ناحية أخرى، تعد الإمارات العربية المتحدة أكبر شريك تجاري لأستراليا في منطقة الشرق الأوسط، حيث بلغ حجم التبادل التجاري والخدمات بين البلدين نحو 24,14 مليار درهم خلال الفترة الممتدة بين عامي 2018 و2019.

وفي شهر يناير عمدت شركة أبوظبي لطاقة المستقبل (مصدر) إلى تعزيز عملياتها الدولية ونموها في أستراليا للمرة الأولى مع استحواذها على حصة بنسبة 40% في منشأة إيست روكينجهام لمعالجة الموارد المتخصصة في تحويل النفايات إلى طاقة بمنطقة روكينجهام الصناعية، وذلك على بُعد 40 كيلومتراً جنوب مدينة بيرث في ولاية غرب أستراليا.

وستتمكن هذه المنشأة، بعد اكتمالها في نهاية عام 2022، من معالجة ما يصل إلى 300 ألف طن من النفايات البلدية والتجارية والصناعية سنوياً، و30 ألف طن من المواد الصلبة الحيوية.

ووفقاً لشروط الاستثمار، ستستثمر «مصدر» ومجموعة تريب للبنية التحتية الرائدة في مجال الاستشارات والتطوير في مشروع تحويل النفايات إلى طاقة، عبر شركة قابضة مشتركة بينهما تحت اسم شركة مصدر- تريب للطاقة القابضة المحدودة ويقع مقرها في سوق أبوظبي العالمي.

يقول محمد جميل الرمحي، الرئيس التنفيذي لشركة مصدر: «من شأن قطاع تحويل النفايات إلى طاقة في أستراليا تحقيق عوائد تجارية كبيرة على المدى الطويل».

وأكد الرمحي أن إيجاد الحلول لمشكلة النفايات اليومية يشكل تحدياً عالمياً، حيث يتم إنتاج ما يزيد على ملياري طن من النفايات البلدية الصلبة سنوياً، وأضاف: «نفخر بدعم مساعي ولاية غرب أستراليا لتوفير مصادر نظيفة لتوليد الطاقة وإدارة النفايات البلدية الصلبة بشكل مستدام».

وستعمد هذه المنشأة أيضاً، إلى معالجة ما يصل إلى 70 ألف طن سنوياً من الرماد الناتج عن حرق النفايات، وسوف يُستخدم في تصميم قواعد رصف الطرق ومواد البناء الأخرى. وستقوم منشأة تحويل النفايات إلى طاقة بتوليد 29 ميجاواط من الطاقة المتجددة الأساسية، وهو ما يكفي لتزويد أكثر من 36 ألف منزل بالكهرباء، وتفادي ما يزيد على 300 ألف طن من انبعاثات ثاني أكسيد الكربون سنوياً.

يقول بيتر ماكرنور، الرئيس التنفيذي لمجموعة تريب للبنية التحتية: «يعد المشروع الحالي هو الأول من بين سلسلة من مشروعات التطوير التي نعمل عليها، وأن شراكتنا مع مصدر محور أساسي ضمن استراتيجية عملنا في أستراليا».

تصوير: جيسون إتش من موقع Unsplash

↑ صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم، نائب رئيس الدولة رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي، رعاه الله، مع فخامة الجنرال ديفيد هيرلي، حاكم عام أستراليا، خلال زيارته إلى الدولة العام الماضي.

وقبل توقيع «مصدر» اتفاقيتها مع إيست روكينجهام لمعالجة الموارد، بلغت استثمارات دولة الإمارات العربية المتحدة في أستراليا نحو 64 مليار درهـم، وذلك وفقاً لمعالي مايكل ماكورماك، نائب رئيس الوزراء الأسترالي خلال زيارته للعاصمة أبوظبي للمشاركة في المؤتمر الدولي للطرق في شهر أكتوبر العام الماضي.

وأشار نائب رئيس الوزراء الذي يشغل أيضاً، منصب وزير البنية التحتية والنقل والتنمية الإقليمية في أستراليا، إلى أن قطاع الطيران والنقل الجوي في دولة الإمارات يعد قطاعاً حيوياً يلقى اهتمام هيئة التجارة والاستثمار الأسترالية.

وعلى ضوء توقيع وكالة الفضاء الإماراتية وقرينتها الأسترالية مذكرة تفاهم في شهر فبراير عام 2019 لتسهيل الشراكات الدولية في قطاع الصناعات الفضائية، أفاد معالي ماكورماك، بأن التعاون بين دولة الإمارات العربية المتحدة وأستراليا في القطاع يشهد نمواً. وأضاف: «نتطلع قُدماً لاستمرار التعاون تحت مظلة مذكرتي التفاهم بين البلدين من خلال وكالة الفضاء الأسترالية والمركز الصناعي للفضاء بحكومة ولاية جنوب أستراليا، واستكشاف الفضاء الخارجي والاستفادة منه، فضلاً عن التعاون المشترك في أبحاث العلوم وتطوير تقنية الفضاء»، مؤكداً أن الإمارات العربية المتحدة تخوض وقتاً مهماً مع قرب مشروع استكشاف المريخ، حيث تستعد لإطلاق «مسبار الأمل» مطلع الشهر الحالي.

وتحمل وكالة الفضاء الأسترالية على عاتقها مهمة رفع حجم قطاع الفضاء في البلاد إلى ثلاثة أضعاف ليبلغ 31 مليار درهم (8,53 مليارات دولار أميركي) سنوياً، إلى

«نتطلع لاستمرار التعاون تحت مظلة مذكرتي التفاهم بين البلدين من خلال وكالة الفضاء الأسترالية والمركز الصناعي للفضاء بحكومة ولاية جنوب أستراليا، واستكشاف الفضاء الخارجي والاستفادة منه، فضلاً عن التعاون المشترك في أبحاث العلوم وتطوير تقنية الفضاء».

معالي مايكل ماكورماك،
نائب رئيس الوزراء الأسترالي

جانب توفير 20 ألف وظيفة جديدة بحلول عام 2030، في حين وضعت الحكومة الأسترالية خريطة طريق تمتد لعشر سنوات بهدف توجيه نمو قطاع الفضاء الأسترالي. يقول معالي مايكل ماكورماك: «عند الأخذ بالاعتبار التركيز الاستثماري الأسترالي والتنمية الواسعة التي تنتهجها دولة الإمارات العربية المتحدة، فإن ثمة إمكانات كبيرة للتعاون بين البلدين».

يُذكر أن العلاقات الثنائية بين البلدين الصديقين شهدت نمواً في عام 2017 مع تدشين اللجنة الاقتصادية المشتركة بين الإمارات العربية المتحدة وأستراليا، بهدف تعزيز التجارة والاستثمار والأولويات التجارية.

كما كانت جهود تنمية العلاقات الإماراتية - الأسترالية في مجالات السياحة والتجارة والثقافة من الموضوعات التي ناقشها صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم، نائب رئيس الدولة رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي، رعاه الله، مع فخامة الجنرال ديفيد هيرلي، حاكم عام أستراليا، خلال زيارته إلى الدولة العام الماضي.

↑ سيتم تدشين منشأة إيست روكينجهام لمعالجة الموارد المتخصصة في تحويل النفايات إلى طاقة على بُعد 40 كيلومتراً جنوب مدينة بيرث في ولاية غرب أستراليا.

↓ سعادة هايدي فينامور سفير أستراليا لدى الإمارات العربية المتحدة، ومعالي الدكتور ثاني بن أحمد الزيودي وزير التغير المناخي والبيئة، خلال فعاليات «الاحتفال بأستراليا» التي أقيمت بمقر السفارة الأسترالية بالدولة مطلع العام الحالي.

عـلاوةً على ذلك، أظهرت الإمـارات العربية المتحدة تضامنها مع أستراليا مطلع العام الحالي مع نشوب الحريق الهائل غير المسبوق الذي طال ما يزيد على 11 مليون هكتار (110 آلاف كيلومتر مربع) من الغابات الأسترالية وغيرها من الأراضي. وكانت استجابة الإمارات بإطلاق عدد من المبادرات الداعمة، مثل مبادرة الهلال الأحمر الإماراتي (#MatesHelpMates) لجمع التبرعات والدعم المجتمعي لمكافحة الحريق.

وقد أشار فخامة الجنرال ديفيد هيرلي إلى مقولة مشهورة في أستراليا مفادها: «تعرف أصدقاءك الحقيقيين في وقت الشدائد»، وأضاف: «لقد شكلت استجابة دولة الإمـارات العربية المتحدة لأزمة الحرائق التي شهدتها أستراليا، مبادرةً أسهمت في تعزيز العلاقات الراسخة بين البلدين».

↓ قيمة التبادل التجاري غير النفطي بين دولة الإمارات العربية المتحدة وأستراليا وصلت إلى 14,5 مليار درهم في عام 2019.

بحث فتح مكتب استثماري لكازاخستان في أبوظبي

اجتمع سعادة محمد هلال المهيري مدير عام غرفة تجارة وصناعة أبوظبي، بسعادة ماديار مينيلبيكوف سفير فوق العادة ومفوض جمهورية كازاخستان لدى دولة الإمارات العربية المتحدة، عبر تقنية الاتصال المرئي عن بُعد، لبحث سبل توطيد العلاقات الاقتصادية بين قطاع الأعمال في كل من إمارة أبوظبي وجمهورية كازاخستان.

وأكد سعادة ماديار مينيلبيكوف أن حكومة بلاده اعتمدت فتح مكتب استثماري في العاصمة الإماراتية أبوظبي، يهدف إلى تعزيز مجالات التعاون الاقتصادي والاستثماري بين الجانبين، والارتقاء بآفاقها إلى مدى أوسع وأرحب، ما يحقق المنفعة المشتركة، مشيراً إلى أن المكتب سيعمل على الترويج المباشر للفرص الاستثمارية في كازاخستان وجذب الشركات والمستثمرين الإماراتيين للاستثمار فيها، وكذلك تشجيع تبادل الوفود التجارية بين البلدين الصديقين. وفي السياق ذاته، بحث مينيلبيكوف الخطوات والإجراءات والوثائق المطلوبة لتأسيس المكتب الاستثماري الكازاخستاني في أبوظبي.

من ناحيته، رحب سعادة محمد هلال المهيري بالسفير الكازاخستاني، مثمناً حرصه على توطيد سبل التعاون التجاري بين إمارة أبوظبي وجمهورية كازاخستان، وأشاد سعادته بفكرة افتتاح المكتب الاستثماري الكازاخستاني واتخاذ أبوظبي مقراً له، مؤكداً أن ذلك سيسهم في خلق المحفزات بين أصحاب الأعمال والمستثمرين لدى الطرفين، والتعرف إلى الفرص الاستثمارية المتاحة في أسواق البلدين، ما يمكنهم من إيجاد أسس مميزة لتطوير التعاون التجاري المشترك.

وأوضح سعادة المهيري أن هناك الكثير من المقومات الاستراتيجية التي يمتلكها البلدان الصديقان، والتي من شأنها تعزيز نمو العلاقات التجارية بينهما، بما يعكس حجم إمكاناتهما الاقتصادية، خاصة أن أبوظبي تعتبر إحدى أهم الوجهات الاقتصادية الجاذبة للأموال والاستثمارات على مستوى العالم، وكازاخستان تعد دولة خصبة وبوابة متميزة

وشدد سعادته على أن غرفة أبوظبي على أتم الاستعداد لتقديم العديد من الخدمات وتبادل التجارب الاستثمارية، والتنسيق والتعاون مع سفارة كازاخستان لدى دولة الإمارات العربية المتحدة لتوفير المعلومات حول الخطوات والإجراءات اللازمة لافتتاح المكتب في أقرب فرصة ممكنة، داعياً إلى ضرورة التركيز على تشجيع قطاع الشركات الصغيرة والمتوسطة لخلق شراكات عمل مع نظيراتها في كازاخستان.

غرفة أبوظبي تنظم دورة تدريبية بعنوان «قوة وأدوات منصة فيسبوك»

اختتمت إدارة رواد الأعمال وأصحاب الشركات الصغيرة والمتوسطة في غرفة تجارة وصناعة أبوظبي، فعاليات الدورة التدريبية «قوة وأدوات منصة فيسبوك» التي نظمتها على مدار 3 أيام عبر تقنية الاتصال المرئي عن بُعد، والتي سجل بها نحو 340 مشاركاً من أصحاب المنشآت والشركات الصغيرة والمتوسطة والمهتمين بوسائل التسويق الرقمي. وجاء تنظيم هذه الدورة التدريبية بهدف تقديم صورة إجمالية عن قوة منصة الـ «فيسبوك» في مختلف مراحل التسويق الرقمي، وتعدد أدواته وفلسفته الدعائية ومعرفة طرق وأساليب استخدامه داخل إطار الخطة التسويقية.

وتناولت الدورة خلال فترة انعقادها موضوعات عدة، منها تقديم نظرة عامة حول ماهية منصة الـ «فيسبوك»، والتعرف إلى أهمية هذه المنصة ومناقشة مواطن قوتها وتأثيرها. كما تم التركيز على التعريف بقدرات المنصة المدفوعة وغير المدفوعة، فضلاً عن تسليط الدورة التدريبية الضوء على أدوات المنصة الدعائية للتسويق والتسوق الإلكتروني، وقدرة المنصة على توصيل وتقديم المعلومة للمعلن وتوصيله إليها. إضافة إلى تقديم تجربة عملية للتعريف ببعض الأدوات المهمة في الـ «فيسبوك» التي تساعد على فهم الفئة المستهدفة وأفضل الطرق للوصول إليها.

السفير الإيطالي لدى دولة الإمارات العربية المتحدة يشيد بمبادرات غرفة أبوظبي

أثنى سعادة نيكولا لينير، سفير جمهورية إيطاليا لدى دولة الإمارات العربية المتحدة، خلال اجتماع افتراضي عقده مع غرفة تجارة وصناعة أبوظبي، بحضور كل من مدير عام الغرفة سعادة محمد هلال المهيري، ونائبي المدير العام عبدالله غرير القبيسي وهلال محمد الهاملي، وذلك باستخدام تقنية الاتصال المرئي، على المبادرات التي أطلقتها غرفة أبوظبي لا سيّما في ظل تداعي الأوضاع بسبب تفشي فيروس كوفيد - 19، مشيراً إلى أهمية العلاقات الثنائية بين البلدين الصديقين في المجالات كافة.

من جهته، أكد سعادة محمد هلال المهيري أن الإمارات العربية المتحدة بفضل القيادة الرشيدة ومرونة السياسة تربعت في مصاف الدول الرائدة في التعامل مع الأزمة على مستوى العالم، محققة بذلك أفضل تصنيف عالمي للسلامة والاستقرار في إدارة الأزمات ومواجهة التحديات والتداعيات الاقتصادية والاجتماعية والصحية.

وأشار سعادته إلى أن الحكومة الإماراتية تمكنت من المضي قُدماً خلال هذه الأزمة الراهنة، وابتكرت العديد من المبادرات والمحفزات الاقتصادية، حيث قدمت أكبر حزمة مرنة لتحفيز الاقتصاد الوطني التي وصلت إلى 256 مليار درهـم، ضمن كمٍّ من الإجراءات الاستثنائية لاحتواء آثار الجائحة العالمية على اقتصادها، وللمحافظة على استمرار أعماله وضمان نموه.

كما نوّه سعادة المهيري بمواكبة غرفة أبوظبي هذه الجهود، وعملها على استمرار خدماتها كافة بشكل مستمر ومرن لأعضائها من القطاع الخاص، والتعرف إلى احتياجاتهم في ظل التأثر الاقتصادي الراهن، ورفع جميع مشكلاتهم للحكومة وإشراكهم في اجتماعات ولقاءات مباشرة مع القطاع الحكومي ومجالس الأعمال بهدف التوصل إلى حلول وتوصيات تسهم في ترسيخ بيئة أعمال قوية وتواصل عملها بشكل متزن.

ندوة حول تطوير نموذج أعمال أكثر تنافسية

نظمت غرفة تجارة وصناعة أبوظبي ندوة تفاعلية إلكترونية بعنوان «تطوير نموذج أعمال أكثر تنافسية من خلال جائزة غرفة أبوظبي للمنشآت الصغيرة والمتوسطة»، حيث استهدفت الندوة حضوراً من رواد الأعمال وأصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والعاملين فيها.

وتهدف الندوة - التي تم تنظيمها عن بُعد - إلى تمكين أصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من مراجعة وتطوير نموذج الأعمال لمؤسساتهم ليصبح أكثر مرونة وتنافسية في مواجهة الظروف الراهنة التي خلفتها جائحة كورونا المستجد، وذلك من خلال تطبيق معايير جائزة غرفة أبوظبي للمنشآت الصغيرة والمتوسطة.

وتناولت الندوة الحديث حول محاور عدة، منها التعريف بأهداف وفوائد المشاركة بجائزة غرفة أبوظبي للمنشآت الصغيرة والمتوسطة، والتعريف بنموذج الأعمال المبتكر «Business Model Canvas».

واستعرضت الندوة التي قدمها المحاضر هاني شقلوصي، استشاري برامج وجوائز التميز بغرفة أبوظبي، ماهية نموذج القيمة المضافة. كما تم شرح فئات الجائزة وطريقة التقديم وآليات التقييم.

جدير بالذكر أن جائزة غرفة أبوظبي للمنشآت الصغيرة والمتوسطة تعد إحدى المبادرات المهمة التي طرحتها الغرفة لقطاع المنشآت المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر، لكونه يسهم بشكل كبير في التنوع الاقتصادي بدولة الإمارات العربية المتحدة، إذ يعد داعماً أساسياً للتنمية الاقتصادية الشاملة والمستدامة.

تعزيز التعاون في مجال العمل الإحصائي

وقّعت غرفة تجارة وصناعة أبوظبي مذكرة تفاهم مع مركز الإحصاء - أبوظبي، وذلك انطلاقاً من سعي الجهتين لتعزيز مجالات التعاون في مجال العمل الإحصائي، بهدف تحقيق التكامل في الجهود الإحصائية على مستوى الإمارة ودعم توجهات حكومة إمارة أبوظبي نحو تطوير نظام إحصائي شامل ومستدام للإمارة يلبي احتياجات واضعي السياسات ومجتمع الأعمال والجمهور كافة من بيانات إحصائية ملائمة وموثوقة.

وقّع مذكرة التفاهم كل من سعادة محمد هلال المهيري مدير عام غرفة أبوظبي، وعبدالله أحمد السويدي، مدير عام مركز الإحصاء - أبوظبي بالإنابة.

وأكد سعادة محمد هلال المهيري أن اتفاقية التفاهم تأتي من منطلق حرص الغرفة على دعم وتوطيد الشراكة الاستراتيجية القائمة بينها وبين مختلف جهات ومؤسسات المجتمع، لا سيّما مركز الإحصاء، حيث يسهم ذلك في دعم العمل الحكومي المشترك، وتطوير مجالات تبادل المعلومات الإحصائية، وإرساء أسس العمل بصورة منهجية تحقق التكامل الإحصائي، بما يلبي احتياجات الطرفين ويدعم خطط التنمية، وبناء أنظمة متخصصة لمعلومات وبيانات مجتمع الأعمال والقطاع الخاص في إمارة أبوظبي. من جانبه، أفاد عبدالله أحمد السويدي، بأن توقيع مذكرة التفاهم مع غرفة تجارة وصناعة أبوظبي يأتي انطلاقاً من حرص مركز الإحصاء - أبوظبي على تطوير العلاقات الثنائية مع جميع شركائه الاستراتيجيين في القطاع الحكومي، بهدف الارتقاء بالعمل الإحصائي ورفع القدرات الإحصائية على مستوى الإمارة، وتوفير البيانات الإحصائية الحديثة والموثوقة لخدمة صانعي القرار وقطاع الأعمال في رسم السياسات وإعداد البرامج والخطط التنموية للإمارة.

وأضاف السويدي: «سيتم مواصلة العمل مع شركائنا في القطاعين العام والخاص، بهدف تطوير القدرات والكفاءات الإحصائية في أبوظبي وبناء نظام إحصائي شامل ومتكامل وفق أفضل المعايير العالمية المعتمدة في هذا المجال، وبما يساهم في تحقيق مستهدفات رؤية أبوظبي».

وتهدف الاتفاقية إلى تعزيز أواصر التعاون المؤسسي بين الطرفين في مجال العمل الإحصائي بصورة منهجية تضمن تجنب الازدواجية.

كما سيتم وضع إطار عمل لتبادل منهجي ومنظم وإعادة إصدار البيانات، بما فيها الأنظمة الإلكترونية والجداول الزمنية وإجراءات التزويد بالبيانات بين الأطراف المعنية خطياً، إلى جانب تعزيز الالتزام بالمنهجيات والمعايير المعتمدة والارتقاء بجودة البيانات، وتحقيق الاستخدام الأمثل للسجلات الإدارية في الإمارة وتقليص الاعتماد على المسوح، ما يقلل العبء والجهد ويحقق الاستخدام الأمثل للموارد. إضافة إلى تطوير القدرات والكفاءات الإحصائية العاملة في الغرفة ومنحها الدورات التدريبية المتخصصة مجاناً.

غرفة أبوظبي تنظم أول اجتماع أعمال افتراضي لشركات إماراتية وكورية

نظمت غرفة تجارة وصناعة أبوظبي، أول اجتماع أعمال افتراضي إلكتروني، جمع أكثر من 100 شركة تجارية إماراتية وكورية جنوبية من الشركات الصغيرة والمتوسطة، وذلك بدلاً من اللقاء المباشر. وقام مكتب غرفة أبوظبي التمثيلي في سيول بالتنسيق والاتفاق مع رابطة التجارة الدولية الكورية (KITA)، في تنظيم فعالية لقاءات الأعمال الإلكترونية الثنائية عبر التقنية الافتراضية بين الشركات الإماراتية المحلية ونظيراتها من كوريا الجنوبية، المتخصصة في قطاع الشركات الصغيرة والمتوسطة التي تتضمن العديد من الأنشطة التجارية منها التجارة العامة، المواد الاستهلاكية، الأغذية والزراعة، والصحة والتجميل.

وأكد السيد عبدالله غرير القبيسي، نائب مدير عام غرفة أبوظبي، أن العلاقات الإماراتية الكورية الجنوبية تُكمل هذا العام 40 عاماً من التعاون المتميز على المستويات كافة، بفضل إرادة القيادتين الحكيمتين، لا سيّما في المجال الاقتصادي الذي شهد تطوراً ملحوظاً في شتى القطاعات الاقتصادية، حيث تشير المعلومات الاستثمارية بين البلدين لعام 2019 إلى أن رصيد استثمارات كوريا في دولة الإمارات العربية المتحدة وصل إلى 2,678 مليون دولار أميركي. كما وصل حجم التجارة الخارجية غير النفطية بين الإمارات العربية المتحدة وكوريا الجنوبية إلى ما يقارب 4,9 مليارات دولار أميركي في عام 2019، منها 3,8 مليارات دولار أميركي واردات الإمارات من كوريا، في حين بلغ حجم صادرات الإمارات إلى كوريا نحو 715,6 مليون دولار أميركي وإعادة الصادرات من الإمارات إلى كوريا نحو 437,4 مليون دولار أميركي. على نحو متصل، أشار هيون كيم، المدير والعضو المنتدب التنفيذي لرابطة التجارة الدولية الكورية إلى أن الاجتماع يؤكد التعاون المتميز والمثمر مع غرفة أبوظبي في ظل اتفاقيات التعاون والتفاهم التي تربطنا معها، وأضاف: «نعمل جميعاً بشكل متكامل، بما يعود بالنفع والفائدة والترويج للفرص الاستثمارية والتجارية التي تبشر بدخول الأنشطة التجارية المتميزة للشركات الكورية إلى أسواق إمارة أبوظبي، ما يدفع إلى تطوير وتنمية العلاقات الاقتصادية بين البلدين الصديقين».